الأمم المتحدة

A/63/PV.47

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٤٧**

الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/63/262)

مذكرة من الأمين العام (A/63/127)

مشروعا قرارين (A/63/L.23 و A/63/L.24/Rev.1)

خطاب فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمد سيد طنطاوي، شيخ الجامع الأزهر، جمهورية مصر العربية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمد سيد طنطاوي، شيخ الجامع الأزهر، جمهورية مصر العربية.

اصطحب فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمد سيد طنطاوي، شيخ الجامع الأزهر، بجمهورية مصر العربية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بفضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمد سيد طنطاوي، شيخ الجامع الأزهر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

فضيلة الإمام الأكبر الشيخ طنطاوي: حينما نتكلم عن ثقافة السلام في الإسلام، فإننا نتكلم عن الحوار الطيب بين الحضارات والديانات والثقافات، وحول حقائق اتفق العقلاء عليها في كل زمان ومكان.

الحقيقة الأولى هي أن الناس جميعا، قد أوجدهم الله – تعالى – من نفس واحدة، لكي يخلصوا العبادة لخالقهم، ولكي يتعاونوا فيما بينهم على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان. وقد أكد الله – تعالى – ذلك، في قوله – سبحانه – ”يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا“ (سورة الحجرات، الآية ١٣). وفي قوله – عز وجل –

”يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء“ (سورة النساء، الآية ١).

ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ”كلكم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لآدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى''.

والحقيقة الثانية هي أن الاختلاف في العقائد وفي الأفكار من طبيعة البشر، وأن العقائد لا تباع ولا تشترى، وإنما يولد كل إنسان ومعه عقيدته ولا إكراه على العقائد، لأن الإكراه على العقائد لا يأتي بمؤمنين صادقين، وإنما يأتي بمنافقين كذابين. والذي يحاسب على العقائد إنما هو الله – تعالى – وحده، وقد أكدت شريعة الإسلام هذه المعاني في كثير من الآيات القرآنية ومنها: قوله – تعالى – ''لا إكراه في الدين'' (سورة البقرة، الآية ٢٥٦)، وقال – سبحانه – : مخاطبا رسوله – صلى الله عليه وسلم – ''فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب''.

الحقيقة الثالثة هي أن الاختلاف في العقائد بين الناس لا يمنع من تعاونهم وتعارفهم ومودتهم وتبادل المنافع التي أحلها الله تعالى فيما بينهم، لأن الإنسان مدني بطبيعته، ولا غنى له عن التعاون مع غيره، ولا غنى لدولة عن التعاون وتبادل المصالح مع غيرها، خصوصا في هذا العصر الذي أصبح العالم الإنساني كأنه دولة واحدة، عن طريق وسائل الاتصال التي ارتقت وتقدمت إلى درجات كبيرة من العلم والمعرفة. ولذا، أصبحت توجد الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تعمل بكل نشاط واجتهاد على نشر الأمن والسلام في العالم، وعلى بذل الجهود المحمودة لتقليل الخلافات بين الدول، وعلى منع التقاتل والمنازعات والأحقاد بين البشر.

الحقيقة الرابعة هي أن العقلاء اتفقوا على أن الأديان السماوية التي أنزلها الله – عز وجلّ – على رسله الكرام، قد اتحدت جميعها في ركنين أساسيين: إخلاص العبادة لله – تعالى – وحده؛ ووجوب التحلي بمكارم الأخلاق. وأي خلاف بينها إنما هو في الفروع وليس في الأركان والأصول.

وما دام الأمر كذلك، فيجب احترام الرسل الكرام، ويجب العمل بهدايات الأديان. ويجب أن نفهم أن ازدراء الأديان والتهجم على الرسل الكرام، لا يصدر إلا عن إنسان فقد رشده وساءت فطرته، وانطمست بصيرته.

الحقيقة الخامسة هي أن العقلاء اتفقوا على أن الكلمة الطيبة تنفع مع الأصدقاء ومع غير الأصدقاء. تنفع مع الأصدقاء لأنها تزيد في مودتهم وفي محبتهم. والله – تعالى – يقول في الأخيار من عباده ''وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد''. (سورة الحج، الآية ٢٤).

والكلمة الطيبة تنفع مع غير الأصدقاء، لأنها تكسر من حدة غضبهم وعداوتهم. قال – سبحانه –

''وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن إن الشيطان ينزغ بينهم إن الشيطان كان للإنسان عدوا مبينا.'' (سورة الإسراء، الآية ٥٣).

الحقيقة السادسة هي أن العقلاء من البشر قد اتفقوا منذ القدم، على أن هناك فضائل يجب أن تلتزم وأن هناك رذائل يجب أن تجتنب. اتفقوا على أن العدل فضيلة، أمر الله – تعالى – بها في الحكم، فقال: ''وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ... '' (سورة النساء، الآية ٥٨).

وأمر الله – تعالى – بها في القول، فقال:''وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى ... '' (سورة الأنعام، الآية ١٥٢).

وأمر الله – تعالى – بها في الشهادة، فقال: ''وأشهِدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ...'' (سورة الطلاق، الآية ٢).

كما اتفقوا على أن الظلم جريمة تؤدي إلى الخسران في الدنيا والآخرة. قال – تعالى – ''فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا ... '' (سورة النمل، الآية ٥٢).

ولذلك، فإن الأديان السماوية، والعقول الإنسانية، كلها تدعو إلى نشر العدل، ونبذ الظلم، ولا سلام ولا أمان في العالم كله إلا ببذل أقصى الجهد من أجل الوقوف إلى

جانب قضية العدل حتى تنتصر، والوقوف في وجه جريمة الظلم حتى تندحر.

الحقيقة السابعة هي أن العقلاء في كل زمان ومكان اتفقوا على أن تثبيت نعمة الأمان والسلام في أية أمة، يؤدي إلى الرخاء، وإلى زيادة الإنتاج، وإلى سعادة الأمة وانتقالها من خير إلى خير، ومن رقي إلى رقي. ويكفي أن سيدنا إبراهيم – عليه السلام – عندما ترك زوجته هاجر، وابنه إسماعيل في رحاب المسجد الحرام، وفي الأراضي المباركة، اتجه إلى الله تعالى وقال:

”رب اجعل هذا بلدا آمنا، وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر ... “ (سورة البقرة، الآية ١٢٦).

كما اتفق العقلاء على أن الإرهاب بمعنى العدوان على الآمنين، والإفساد في الأرض عن طريق التخريب والتدمير للمؤسسات التي هي مقومات كل أمة. اتفقوا على أن الإرهاب بهذا المعنى نكبة دينية، ونكبة دنيوية. هو نكبة دينية لأنه مخالفة صريحة لأحكام الشرائع السماوية التي صانت حياة الإنسان، وصانت أمواله، وصانت كرامته، وصانت حقوقه من كل عدوان عليها، واعتبرت قتل نفس واحدة ظلما وعدوانا، كأنه قتل للناس جميعا. كما قال – عز وجل –

”أنه من قتل نفسا بغير نفس، أو فساد في الأرض، فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ... “ (سورة المائدة، الآية ٣٢).

والإرهاب نكبة دنيوية، لأن الإرهابيين يمزقون وحدة الأمة، ويفرقون جمعها، ويهدرون أموالها، ويشعلون الفتن فيها، ويحطمون اقتصادها، وينشرون الفزع والاضطراب في أي موطن يتزلون به أو يمرون عليه. ولا شك أن من يفعل ذلك يكون فعله هذا جريمة في حق أمته، يستحق عليها أشد العقوبات. وواجبنا جميعا، كل في موقعه، وواجب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وواجب مجلس الأمن، وهما أكبر حصنين للدعوة إلى السلام، واجبنا جميعا أن نقف وقفة رجل واحد لنشر الأمان، والقضاء على العدوان، وأن نتصدى معا للإرهاب.

الحقيقة الثامنة هي أن العقلاء اتفقوا في كل زمان ومكان على أن خير وسيلة لحل القضايا والمنازعات التي تدور بين البشر، هو الحوار البناء. وأقصد بالحوار البنّاء الحوار الذي تكون مقاصده شريفة، وأهدافه نبيلة، ومطالبه معقولة، والذين يديرونه يتحلُّون بالرؤى السليمة، وبالأحكام الموضوعية، وبالنيات الطيبة، وبالعزائم التي تتحمل الصعاب بصبر جميل.

وإذا كان الحوار دينيا، فيجب أن يدور حول نصرة المظلومين، ومساعدة المحتاجين، والعمل على نشر الفضائل وإماتة الرذائل، وبذل أقصى العون لإخواننا في فلسطين حتى يأخذوا حقوقهم كاملة غير منقوصة.

والحقيقة التاسعة، أن كل دولة لها حضارتها، الشرق له حضارته، والغرب له حضارته، والجنوب له حضارته، والشمال له حضارته. ويجب أن يأخذ الشرق ما يناسبه من حضارة الغرب، وأن يأخذ الغرب ما يناسبه من حضارة الشرق، وأن يأخذ أهل الجنوب ما يناسبهم من حضارة أهل الشمال، وأن يأخذ أهل الشمال ما يناسبهم من حضارة أهل الجنوب. فنحن نؤمن بتعاون الحضارات وتكاملها وتناسقها، ولا نؤمن بقول مَن يقول بتصارع الحضارات وبتنافرها وتضاربها وتعاديها.

إننا نؤيد التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمر العالمي للحوار، والذي نظّمته رابطة العالم الإسلامي في مدريد في ١٨ تموز/يوليه الماضي، برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – أيده الله – وجلالة ملك إسبانيا خوان كارلوس، والخطوات

العملية التي اقترحها خادم الحرمين الشريفين ليعزز التعامل مع هذه المبادرة في المستقبل إلى أن تتحقق أهدافها كاملة.

ونسأل الله – تعالى – أن يرزقنا جميعا السداد في القول والعمل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر الإمام الأكبر للجامع الأزهر في جمهورية مصر العربية على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمد سيد طنطاوي، شيخ الجامع الأزهر، جمهورية مصر العربية، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء السابق والمبعوث الخاص لرئيس الجمهورية الفرنسية، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

اصطُحِب السيد ألان جوبيه، رئيس الوزراء السابق والمبعوث الخاص لرئيس الجمهورية الفرنسية، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بمعالي السيد ألان جوبيه، رئيس الوزراء السابق والمبعوث الخاص لرئيس الجمهورية الفرنسية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد جوبيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي الغبطة وشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن السيد نيكولاس ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، والرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي الذي كلفت بتمثيله في هذه الجلسة العامة للجمعية بشأن الحوار بين الأديان.

وباسم فرنسا، أود في البداية أن أتوجه بالشكر لجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين، الذي أخذ بزمام المبادرة الجديرة بالثناء لتعزيز الحوار بين الأديان في عدة مناسبات في الأشهر الأخيرة. فالعملية التي بدأت في مكة في شهر حزيران/يونيه تتيح لنا اليوم أن نتبادل الآراء بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية في نيويورك داخل إطار الجمعية العامة.

وقد قصد جلالته من خلال مبادرته دعوة المؤمنين إلى أن يجدوا مصادر للوحدة بدلا من الفرقة في كل من الأديان التي يدينون بها وأن ينظروا نظرة مستنيرة إلى جميع العقائد، مهتدين في ذلك بالاحترام المتبادل. ولا يفوتنا أن نهنئه على ذلك. فعقد الاجتماعات المنتظمة بين ممثلي مختلف الأديان في إطار حوار قائم على الثقة بين الأديان يشجع على التسامح بهدف تحقيق السلام. ويساعد هذا النهج على إذكاء الوعي فيما يتعلق بمشكلة أعمال العنف المستمرة التي، رغم ارتكابها باسم الدين، لا تؤدي إلا إلى تشويه الشيء الذي تمجِّده.

لذلك ينبغي أن يتيح لنا الحوار بين الأديان الحد من سوء التفاهم ورأب الفجوة بين الحضارات، التي يمكن أن تكون أديانها عنصرا أساسيا من عناصر التشابه بينها. وتعرب فرنسا دون تحفظ عن تأييدها لإجراء هذا الحوار، أولا لأن تجربتنا الذاتية منذ ثورة عام ١٧٨٩ قد دفعتنا إلى استحداث مفهوم العلمانية الذي لا يرمي إلا إلى تعزيز التعايش السلمي بين جميع أشكال الإيمان وعدم الإيمان داخل المجتمع الوطني. وما لم يتراجع الحوار بين الأديان إلى نطاق الاستبعاد، فإن هذا الامتداد الدولي المفيد والطيب لأحد الأرصدة الوطنية هو، من المنظور الفرنسي، ما تقره الغالبية العظمى من المواطنين الفرنسيين ومَن يستقبلونهم على أرضهم.

وتؤيد فرنسا هذه المبادرة أيضا لأن أحد الأهداف المستمرة للدبلوماسية الفرنسية، وخاصة منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يتمثل في الحيلولة دون تضافر

مجموعة كبيرة من العوامل معا لإضفاء موضوعية على فكرة الصدام بين الحضارات. فنحن نختلف رسميا مع تلك الفكرة التي يمكن أن يكون لها بحكم قدرتها على تحقيق نفسها عواقب كارثية بالنسبة للسلام الدولي.

وتولي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي أود أن أتكلم الآن باسمها، اهتماما خاصا لمبادرة جلالته. فكثيرا ما عانى الأوروبيون على مر تاريخهم من تجربة الحروب الدينية والكراهية العقائدية الدامية. وقد اختاروا أن يشجعوا على إجراء الحوار بين الثقافات وبين الأديان، ذلك الحوار الذي يثري المعارف الإنسانية والتفاهم الإنساني. وتكمن أفكار التسامح وبناء السلام وتوطيد دعائم السلام في صميم الهوية الأوروبية، لأنها تمكن الناس من تنظيم أنفسهم في تجمعات سياسية تحترم الهويات الدينية والروحية والفلسفية لجميع الأحزاب. وتلك هي الرسالة التي تبثها أوروبا داخل تحالف الحضارات، الذي انطلق بمبادرة من إسبانيا وتركيا، والذي ندعم أهدافه كل الدعم.

ورغم اعتقادنا أن الإيمان مسألة تتعلق بالهوية الفردية والاختيار الفردي، فإن الأوروبيين مقتنعون بقدرة الطوائف الدينية على أداء دور رئيسي، إن لم يكن جوهريا، في تعزيز الحوار والإخاء والتضامن والسلام. ويجب أن يتسع نطاق الحوار بين الأديان قدر الإمكان. ويجب أن تكون له القدرة لا على الجمع بين ممثلي جميع الأديان فحسب، وإنما أيضا بين ممثلي جميع التقاليد الروحية والفلسفية والإنسانية بكل ما فيها من تنوع وما لها من أوجه كثيرة.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يمثل احترام القيم والمبادئ العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان إحدى الدعائم اللازمة التي يتم فوقها بناء وتعزيز الحوار بين الأديان. ومن العناصر التي لا غنى عنها في هذا الحوار التسليم بالحرية الدينية غير المقيدة بجميع جوانبها، بما فيها الحق في تغيير الأديان أو في استحداث نهج روحي أو إنساني غير الإيمان الديني.

وللاشتراك في الحوار، يجب أن تكون لنا القدرة أيضا على الإصغاء للآراء المضادة أو حتى للنقد. ذلك أن الاعتراف بحق التعبير وتقبل اختلاف الآراء عنصر آخر ضروري من عناصر الحوار. ولا يمكن تصور حرية الدين بدون حرية التعبير، حتى لو استخدِمت أحيانا بغرض السخرية؛ فهي شرط مسبق للحوار بين الأديان. ولا تخضع هذه الحريات لقيود سوى ما يفرضه القانون الدولي وروح المسؤولية، التي ينبغي أن تكون المبدأ الذي يهتدي به كل إنسان لديه اقتناع بالسلام كمصلحة عليا، سواء في ذلك السلام الداخلي الضروري لجميع المجتمعات أو السلام بين الدول.

أخيرا، ينبغي لهذا الحوار أن يكون خالياً من أي ارتباط سياسي. فالحوار بين الأديان مسؤولية السلطات الدينية، والمؤمنين وممثلي التقاليد الروحية والفلسفية والإنسانية. فما من حركة أو رابطة أو منظمة سياسية تملك الحق في تشكيل المناقشات أو تأييد نتائج أي حوار بين الأديان. وينبغي أن يكون دور السلطات الحكومية أو السلطات الحكومية الدولية مجرد المساعدة على تهيئة بيئة يمكن أن يجري فيها هذا الحوار.

إنني إذ أتكلم مرة أخرى بصفتي الوطنية، أود أن أؤكد أن فرنسا ملتزمة التزاماً خاصا بمواصلة هذا الحوار بين الأديان. وجلالة عاهل المملكة العربية السعودية يعرف آراء الرئيس الفرنسي وقناعاته في هذه المسألة. فقد أعرب عنها في قداس القديس جون لاتيران، في روما، وأكدها في خطابه في الرياض أمام المجلس الاستشاري في ١٤ كانون الثاني/يناير، حيث قال:

”ليس الشعور الديني بحد ذاته هو الخطير، ولكن الخطورة حين يُستخدم هذا الشعور كأداة سياسية ارتدادية لارتكاب أعمال همجية جديدة. فهل تعني كل هذه التجاوزات، وكل هذه الاستغلالات، أنه ينبغي لنا أن نشجب الدين؟ كلا بالتأكيد. فقد يكون هذا العلاج أسوأ من المرض. فلا يجوز شجب العقيدة الدينية لصالح الأصولية، أكثر مما يجوز شجب العقيدة الوطنية لصالح القومية“.

كما يعلم الجميع، فإن الكنائس والدولة في فرنسا كيانان منفصلان. وبغض النظر عن الآراء الشخصية لسلطاتنا الوطنية، فإنها لا تعبِّر عن أي تفضيل دين ما على آخر. إنها تحترم جميع الأديان، وهي ملتزمة بأن تضمن للجميع إمكانية أن يختاروا، بحرية، وأن يؤمنوا أو لا يؤمنوا، وأن يمارسوا عقيدتهم بكرامة. إننا نحترم الذين يؤمنون بالجنة، بمقدار ما نحترم الذين لا يؤمنون تماما، ونجهد لكي نضمن أن كل شخص – سواء كان كاثوليكيا، أو بروتستانتيا، أورثوذوكسيا أو يهوديا أو مسلما أو بوذيا أو بهائيا أو ملحداً أو لا أدرياً أو ذا فكر حر أو ماسونيا حرا أو عقلياً – يشعر بأنه حر، وأن عقائده، وقيمه وأصوله تحظى بالاحترام.

إن هذه المبادئ نفسها هي التي توجه عمل فرنسا في المسرح الدولي، والتي توجه خطابي اليوم. إنني أدرك طبعاً التنوع الواسع في المفاهيم والثقافات والعقائد في العالم، ولكنني أرى أن أفضل سبيل للحد من الصراع الناشب بينها يعود إلى السلطات العامة، فيما هي تعزز بعناية الاحترام المتبادل بين سائر الأديان، والحوار الضروري بينها، لتتحاشى عن قصد تورطها في مسألة تتعلق، فوق كل شيء، بممارسة الحرية الفردية.

خطاب السيد ديليتا محمد ديليتا، رئيس وزراء جمهورية جيبوتي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية جيبوتي.

اصطُحب السيد ديليتا محمد ديليتا، رئيس وزراء جمهورية جيبوتي، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسرني جدا الترحيب بدولة السيد ديليتا محمد ديليتا، رئيس وزراء جمهورية جيبوتي، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ديليتا (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): إنه لسرور حقيقي وشعور عظيم بالاعتزاز، أن أتكلم اليوم أمام هذه الجمعية الموقرة، وأن يرتقي بلدي إلى مستوى التحدي المتمثل في الدعوة الكريمة من جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، خادم الحرمين الشريفين، إلى المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام، من خلال الحوار بين الأديان والثقافات، الذي لم يعد هناك حاجة إلى إثبات أهميته وتطلعاته. واسمحوا لي أولا، يا صاحب الجلالة، أن أنقل إليكم تحيات مميزة من أخيكم، فخامة رئيس جمهورية جيبوتي، إسماعيل عمر غيله، الذي لم يستطع، لأسباب قاهرة، أن يكون هنا إلى جانبكم للمشاركة في هذا الاجتماع الهام.

إن ثقافة السلام المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ دورتها الخمسين، أصبحت اليوم إحدى أهم المسائل الدقيقة للمجتمع الدولي. إننا ممتنُّون لهذه المبادرة غير المسبوقة من جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، خادم الحرمين الشريفين، وندعمها لأنها تأتي عقب المؤتمر العالمي بشأن الحوار بين الأديان، الذي أطلق بالتعاون مع ملك إسبانيا، خوان كارلوس الأول، والذي عُقد في إسبانيا في تموز/يوليه ٢٠٠٨. إن هذه المبادرات

ترمي إلى إقامة حوار بين الإسلام والمسيحية واليهودية وأية عقيدة أو فلسفة أخرى. إنها دليل جرأة وإرادة سياسية قوية للمساهمة بطريقة مجدية وبنَّاءة في مصالحة الشعوب من خلال تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان.

إن هذا حوار هام. وينبغي له أن ينقل صورة حقيقية عن الدين، وعن ديننا بشكل خاص، بوساطة الحوار، لمجابهة أوجه سوء التفاهم المنتشرة في جميع أرجاء العالم. والإسلام، الذي هو دين سلام، يُعرَّف اليوم ويُربَط بالإرهاب الدولي، وهو ظاهرة همجية. إننا نرى اليوم أن هذا البلاء هو إحدى العقبات الواضحة أمام الحوار والتعايش السلمي بين الشعوب. ومن الواضح أنه ظاهرة عالمية، وأنه يتطلب جهداً دوليا منظماً ومنسَّقا. فيجب علينا أن نجابه هذا البلاء معا بهمة، وبإحساس بالمسؤولية والعدالة والمساواة.

وفي حين أن اقتناعنا يحتم علينا أن نعمل لمكافحة الإرهاب بجميع جوانبه وأن نستأصله من جذوره، يجب علينا أيضا أن نتغلَّب على كل خوف يتعلق بالإسلام. إن هذا الموقف يتنامى، وهو يقوِّض المنظور الحقيقي لديننا ومبادئه المتمثلة في السلام والتسامح والرحمة. علينا أن نفعل كل ما نستطيع لكي نثبت أن الاتهامات الأخيرة بالعنف والإرهاب المنسوبَين إلى الإسلام غير مبررة.

أخيرا، يجب علينا أن نوضح أنّ القرآن الكريم ينادي بالسلام، وليس بالعنف أو الحرب. إنه ينادي بالتسامح وليس بالأصولية. إنه ينادي بالمحبة وليس بالكراهية. إنه ينادي بالتعايش واحترام الآخرين.

إن البشرية اليوم تعاني فقدان القيم واضطراباً عظيما في الأفكار. إننا في مرحلة صعبة. فعدم التسامح وفقدان الثقة والارتياب تسود بين المجتمعات والشعوب. فما الذي يسبب ذلك، والأهم، ماذا يمكننا أن نفعل؟ يمكننا أن نقول هنا أن السبب هو الجهل. الجهل هو الذي يوجد الخوف لدى الآخرين. فاسمحوا لي أن أؤكد أهمية الحوار والتربية في مكافحة تلك الظاهرة. ففي رأيي أن التربية والحوار يبقيان السلاح الأكثر أهمية في الكفاح للتغلُّب على الحلقة المفرَغة من الجهل وتشويه الرسائل والمفاهيم الدينية.

إن هذا تحدٍّ دائم، يجب أن يواجهه كل مجتمع وكل مواطن. فالتربية وثقافة السلام يجب أن تصبحا شاغلاً دائما في مجتمعاتنا، لأن هذا هو ما يؤدي إلى الاحترام المتبادل، وهو شرط مسبق للحوار البنَّاء.

لكل مجتمع هوِّيات متعددة اليوم. ونفهم الآن أن مفهوم التنوع أمر لا غنى عنه. والتنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي تشهد على هذه الحقيقة. وتلك التعددية للهويات ميزة ينبغي أن نستمد منها الاعتزاز والمنفعة وهي بدورها تعزز انفتاحا نحو الثقافات الأخرى، مما يمكن من الإثراء المتبادل. وفي هذا السياق، يتخذ التسامح معناه الكامل، وينطوي ضمنا على الاعتراف بجميع الثقافات وكرامتها المتساوية واحترامها، وفي الوقت نفسه، رفض التطرف والإرهاب ومكافحتهما. ولهذا السبب نحن مقتنعون بأن ثقافة السلام هي الوسيلة المثلى لتحقيق التفاهم والتعاون فيما بين الشعوب بغية تحقيق التعايش السلمي فيما بين الدول وذلك هو أفضل سبيل لتعزيز التفاهم وجمع الشعوب معا. ولهذا السبب أيضا نعتقد أنه لا بد أن يكون الحوار حوارا متعددا ومتنوعا ولا بد أن يجري ليس على مستوى الدولة فحسب، بل أيضا وبشكل أساسي على الصعيدين الإقليمي والمحلي وفي جميع أجزاء العالم. وتشكل العودة إلى القيم الأخلاقية والدينية ضرورة مطلقة، إذ لا يمكن أن يعيش البشر بدون القيم، التي يمكن أن توفر الحماية من جميع أنواع الانحراف.

إنني أشعر بالامتنان من زيادة الاعتراف بقيم ثقافة السلام بوصفها أداة أفقية يمكن أن تساعدنا على بناء وتعزيز الجسور فيما بين الحضارات والأديان. ومن مسؤوليتنا أن نطلع شعوب العالم بأسره، مجتمع تلو مجتمع، بأن الاختلافات ليست مصدرا للصراع والمواجهة ويجب ألا تكون كذلك. وبطبيعة الحال، نحن جميعا لا نؤمن بالله بالطريقة نفسها؛ وبالطبع، نحن لا نخدم الله أو نعبده بالطريقة نفسها، ولكن ذلك الواقع لا يعني أننا ينبغي أن نصبح خصوما. وإضافة إلى تنوع الثقافات، ما زالت هناك قيم أساسية وعالمية وتنقلها جميع الثقافات والأديان والفلسفات، وهي قيم مثل النزاهة الأخلاقية في القول والعمل، والتضامن، والتسامح والبحث عن الفضيلة والحكمة.

وإذا أردنا لهذا الاجتماع التاريخي أن يكلل بالنجاح، من الحتمي أن نركز على الأسس المشتركة التي توحدنا، أي الإيمان بأن المبادئ السامية والقيم الأخلاقية العليا التي تشكل جوهر جميع الأديان. وأنا على اقتناع عميق بأن على جميع الأديان، المقصود بها أولا توجيه العمل الإنساني وتحسينه، ألا تعمل إطلاقا بوصفها ذريعة لنشر الكراهية والعنف.

ومع العولمة ووسائل الاتصالات الجديدة، تنتشر جميع المعلومات بصورة فورية وفي جميع أرجاء العالم. ونحن متبادلو الاعتماد بشكل متزايد، ومصائرنا ما زالت آخذة في أن تصبح مرتبطة بشكل أوثق. وهذا الواقع الجديد، الذي يختلف اختلافا كليا من تجربة أسلافنا وبلداننا التي استمرت لقرون، ينبغي أن يقودنا إلى زيادة جهودنا للمحافظة على السلام وحمايته والدعوة إلى التسامح واحترام الآخرين. واليوم أكثر من أي وقت مضى، علينا أن نجدد التأكيد على القيم العالمية المشتركة التي تشكل أساس وجودنا. واليوم أكثر من أي وقت مضى، علينا أن نحترم تنوع البشر والمعتقدات والثقافات وأن نكرس أنفسنا لقيم التسامح. واليوم أكثر من أي وقت مضى، علينا أن نغتنم كل فرصة للحوار وأن نستفيد منها بغية تسوية أي سوء تفاهم بشأن اختلافاتنا وتفادي سوء التفاهم. وبهذه الوسيلة وحدها يمكن أن نبعد أنفسنا من شبح تصادم الحضارات ويمكن أن نحقق إجراء حوار مسؤول بين الحضارات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيك (جزر سليمان).

وفي الختام، أود أن أقول إننا اليوم نقف عند مفترق طرق حاسم في تاريخنا. وطريق التكامل يبدو صعبا؛ فهو يتطلب الالتزام السياسي الثابت والإرادة والجهد القوي، والمتحلي بالصبر والاحترام. ومع ذلك، وبالترافق وحده وبالتضامن والكلام بصوت واحد، سنتمكن من بلوغ أهدافنا.

والأمر الحيوي هو أن نعتمد مواقف مشتركة قوية لمواجهة التهديدات المشتركة، ولمكافحة قوى الشر والظلم والطغيان، مع العمل بالأمل والتفاؤل لبناء مستقبل أفضل، حيث تسود روح السخاء والتضامن، فضلا عن قيم الأخلاقيات والفضيلة.

وتحقيقا لتلك الغاية، نناشد الجمعية العامة دعم وتأييد نتائج مؤتمر مدريد العالمي للحوار، الذي يشجع بقوة ثقافة للسلام. ونرجو من الله أن يعيننا ويوجه خطانا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جيبوتي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد دليتا محمد دليتا، رئيس وزراء جيبوتي، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية لبيان سعادة السيد قاسم – جومارت توكاييف، رئيس مجلس الشيوخ في برلمان كازاخستان.

اصطحب السيد قاسم – جومارت توكاييف، رئيس مجلس الشيوخ في كازاخستان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب برئيس مجلس الشيوخ في برلمان كازاخستان، سعادة السيد قاسم – جومارت توكاييف. وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد توكاييف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب كازاخستان بمبادرة جلالة ملك المملكة العربية السعودية لعقد هذا المنتدى الهام في الأمم المتحدة وتؤيد هذه المبادرة. ولا يساورنا أي شك في أن منظمة عالمية مثل الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في كفالة السلام والتفاهم والأمن الدولي. والممثلون الساموت لمختلف الدول والمناطق الذين اجتمعوا في هذه القاعة مدفوعون بالفكرة السامية المتمثلة في عقد حوار مفتوح بين الثقافات والأديان. وهدفنا المشترك بسيط وواضح وهو: بناء عالم أكثر أمنا واستقرارا.

إن الحالة الراهنة في عالمنا حالة معقدة وخلافية. ونحن في كازاخستان نسمع مع الأسف البالغ أنباء وقوع ضحايا جدد للإرهاب والحروب والصراعات الناشئة من كراهية الأجانب والتعصب الديني وتناقضات الحضارة. وفي الوقت نفسه، تتجاهل التحديات العالمية الاختلافات العنصرية والعرقية والدينية. والتهديدات التي تمثلها هذه التحديات تؤثر، بنفس القدر، على جميع الدول والشعوب التي تسعى سعيا جادا للعيش في سلام وتفاهم، ولجعل العالم مكانا أفضل لمصلحة أطفالنا ولكفالة مستقبل أكثر إشراقا لهم. وتستدعي التحديات العالمية ضرورة التفاهم بين الثقافات والأديان. ولا يوجد أي بديل للتفاهم المتبادل والاحترام والتسامح. وآن الأوان لأن يتكاتف السياسيون والزعماء الدينيون. ولن نتمكن من حماية العالم من العنف والفوضى ما لم نبذل جهودا مشتركة.

والدول لن تتخلى إطلاقا عن هوياتها التاريخية والروحية والثقافية. وذلك حق وتطور طبيعي. ولدى جميع الثقافات، ناهيك عن الأديان، حق شرعي في الوجود بحرية وفي الاحترام المتبادل. ولذلك السبب، ومع اعترافنا وترحيبنا بمختلف الثقافات، علينا أن نسهل بقدر الإمكان تطور العالم الحديث نحو حضارة عالمية تقوم على أساس القيم المشتركة للحرية والتسامح والتفاهم. وفكرة الوحدة في إطار التنوع فكرة بالغة الأهمية في العالم الحديث.

إن كازاخستان، بوصفها دولة تتعايش فيها بنجاح ولقرون العديد من المجموعات العرقية والأديان، مستعدة للإسهام في تطوير حوار عالمي للأديان والثقافات. وكازاخستان ظلت تاريخيا مكانا لتفاعل حضارات عظيمة. وظلت روح للانفتاح والتعاون تشكل دائما جزءا من تقاليد شعبنا وعقليته. وكازاخستان هي موطن المفكر البارز للشرق، الفارابي، والتنويري الإسلامي أحمد ياساوي. ورفات الأب سباستيان، التي زينتها الكنيسة الكاثوليكية الروسية، موجودة أيضا في بلدي. وتقع في أرضنا مكان مقدسة يهودية، هي قبر حاخام لوبافيتشي. وما زالت المعابد البوذية القديمة قائمة في أرضنا المترامية الأطراف. وتم نفي العديد من المجموعات العرقية إلى كازاخستان خلال النظام الاستبدادي وجميع هذه المجموعات وجدت المأوى وحسن الضيافة من أبناء كازاخستان. والآن، وفي حقيقة تاريخية جديدة، أصبحت تلك المجموعات الإثنية تشكل العمود الفقري لمؤسسة مجلس شعب كازاخستان الفريدة. وقد أقر برلمان كازاخستان قانونا يمنح مركزا خاصا لتلك المنظمة بوصفها مركزا لتفاعل المجموعات الإثنية كافة التي تعيش في بلدنا. كما أعطي المجلس حقا حصريا بتعيين ممثليه كمندوبين في مازيليز، وهو مجلس النواب في برلمان كازاخستان.

أقر البرلمان مؤخرا تشريعا وطنيا حول حرية المعتقد والمنظمات الدينية. وقد خضع هذا التشريع لتحسين وتعديل

ليتواءم مع المعايير والخبرة الدولية المستمدة من الممارسات في الخارج. ومنذ استقلالنا، أي منذ ١٧ سنة فحسب، تم بناء ٥٠٠ ١ مسجد، وما يزيد عن ١٧٠ أبرشية أرثوذكسية، وما يزيد عن ٣٠ كنيسة كاثوليكية، و ٢٠ معبدا يهوديا، وما يزيد عن ٠٠٠ ١ دار للعبادة والبعثات البروتستانتية في بلدنا.

ومنذ عام ٢٠٠٣، استضافت عاصمتنا الجديدة أستانا، إثر مبادرة الرئيس نور سلطان نزار بابيف، اجتماعَي قمة لمؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية. وقد أصبح هذا المنتدى منبرا فريدا في وسط آسيا للحوار بين الأديان العالمية. وأود أن أطلب من ممثلي المجتمع الدولي تقديم دعمهم للمؤتمر الثالث لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، الذي سيعقد في ١ و ٢ تموز/يوليه من السنة المقبلة في أستانا، بمشاركة الأمم المتحدة هذه المرة.

إن عنوان المؤتمر المقبل، الذي وافقت عليه مؤخرا أمانته العامة، هو ”دور زعماء الأديان في بناء عالم من التسامح والاحترام المتبادل والتعاون“. وسنرحب بمزيد من السرور بممثلي الحكومات والمجتمعات الدينية للبلدان من أرجاء العالم بصفة زائرين للمؤتمر.

ونعتقد بأن تلك المؤتمرات التي تستضيفها كازاخستان لا تتعارض مع المؤتمرات الأخرى التي تعقد في دول أخرى، بل تكملها. وفي ذلك الصدد، تقدر كازاخستان جهود روسيا والمملكة العربية السعودية والفلبين وقطر واليابان واليونان وإيطاليا وغيرها من الدول في تعزيز الحوار بين الأديان وبين الثقافات.

وقد انضم بلدنا إلى فريق أصدقاء تحالف الحضارات الذي أخذت زمام المبادرة فيه حكومتا تركيا وإسبانيا. وسوف نقوم بأقصى ما في وسعنا لتعزيز التعاون مع التحالف.

وكما اقترح رئيس دولتنا، فقد أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠١٠ عاما دوليا لتقارب الثقافات. وندعو البلدان إلى اتخاذ خطوات ملموسة من خلال برامجها الوطنية لتحقيق نتائج إيجابية في هذا التفاعل المهم.

وتخطط كازاخستان أيضا لاستضافة منتدى عالمي بشأن التوافق الروحي والحوار بين الثقافات. وعقد الشهر المنصرم في بلدنا منتدى وزاري بعنوان ”العالم المشترك: التقدم من خلال التنوع“، وقد ضم وزراء خارجية ما يزيد على ٥٠ دولة وممثلا للمنظمات الدولية. وكان هذا الاجتماع نتيجة أولية ملموسة في تنفيذ مبادرتنا من أجل النهوض بالحوار بين العالم الإسلامي والغرب.

وسوف تترأس كازاخستان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠١٠ ومنظمة المؤتمر الإسلامي عام ٢٠١١. وكتحضير لرئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اعتمدت كازاخستان برنامجا خاصا بعنوان ”الطريق إلى أوروبا“، يحدد مهاما خاصة من أجل تفاعل أوسع مع البلدان والمؤسسات الأوروبية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وفي نفس الوقت، فإن كازاخستان بوصفها دولة علمانية ذات أغلبية سكانية مسلمة، أعربت عن التزامها ببرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد شاركت كازاخستان على الدوام بتعزيز التفاعل بين مختلف الثقافات والحضارات، إضافة إلى تعزيز التعاون النشط في إطار المنظمات الدولية في ذلك المجال. وقد أظهرت خبرتنا الوطنية أن هناك حاجة وفرصة لتقارب مختلف الثقافات والديانات على صعيد العالم. وفي الوقت نفسه، برهنت كازاخستان قيمة عملية التقارب العملية في كفالة وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول.

وأخيرا، أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون ورئيس الجمعية العامة ميغيل ديسكوتو بروكمان على القرار

الحصيف بعقد هذا الاجتماع في الوقت المناسب، ومن دون شك، سيكون ذلك معلما هاما في الترويج لأفكار التعاون والحوار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الشيوخ في برلمان جمهورية كازاخستان على بيانه الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد قاسم جومارت توكاييف، رئيس مجلس الشيوخ في برلمان جمهورية كازاخستان، من المنصة.

خطاب السيد سلام فياض، رئيس مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية.

اصطُحب السيد سلام فياض، رئيس مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد سلام فياض، رئيس مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد فياض (فلسطين): أود في البداية أن أعرب لكم عن تقديرنا البالغ لعقد هذا الاجتماع الهام، وعن اعتزازنا وسعادتنا بترؤسكم أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، كما أود باسم الأخ الرئيس محمود عباس أن أعرب عن بالغ تقديرنا لخادم الحرمين الشريفين، جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، على جهوده النبيلة والحميدة والمتواصلة في نشر ثقافة التسامح والتفاهم بين الأديان، وعلى إطلاق المبادرة العالمية لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

جئتكم من أرض الرسالات السماوية إلى بني البشر، جئتكم من أرض فلسطين التي أصَّل فيها الشعب العربي الفلسطيني التسامح عبر التاريخ. وانطلاقا من خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري والثقافي، في التسامح والتعايش بين الأديان عبر القرون، حافظ الشعب العربي الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه على ثقافة التسامح والتعايش بالرغم من الظلم التاريخي الذي تعرض له منذ ما يزيد على ستين عاما، ودعا مع كل آذان مسجد، وجرس كل كنيسة ومعبد، ترنيمة الرحمة والمحبة والسلام.

جئتكم من القدس وبيت لحم مدينتيْ السلام والمحبة اللتين احتضنتا ونمتا التعايش على مدار العصور، وحيث يعاني أهلهما اليوم من آلام العزل وقساوة الحصار والجدران والتمييز وهدم البيوت ومصادرة حتى أراضي المقابر، وهم يتطلعون إليكم لإنهاء قيود الاحتلال والظلم الذي لم يجلب، ولن يجلب سوى الكراهية والخوف والتعصب والشكوك.

ما زال عالمنا يعاني من أشكال التطرف الديني والتمييز العنصري والاحتلال الأجنبي، وما يسببه ذلك من كراهية وتطرف وتعصب يتنافيان مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو إلى بذل الجهود المشتركة لتعزيز العلاقات الدولية، وتوفير الإمكانيات لبناء المجتمع الإنساني الأمثل، الأمر الذي يستدعي توسيع الحوار وتعميقه، والتأكيد عليه كأسلوب حضاري للتعاون والأمن والسلام ورفاهية الشعوب.

وبالرغم من مرور ما يزيد عن ثلاثة وستين عاما على اعتماد الميثاق الذي يدعو إلى التسامح، والعيش معا على هذه الأرض في سلام، فإن العديد من الشعوب في جميع

أنحاء العالم ما زالت تعاني من آلام الممارسات والسياسات غير الرشيدة التي يقودها الشعور بغطرسة القوة والتفوق العنصري، أو الديني أو العرقي. وبالمقابل فإن قوى الخير من أتباع الديانات وقفت دائما حاجزا منيعا أمام دعاة التطرف والتصادم والفوقية، ونجحت في كثير من الأحيان في التصدي لهذه المظاهر البغيضة، وساهمت في إنجاح نموذج التعايش، الأمر الذي ساعد في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتمكنت من بناء وتنمية العلاقات الودية بين الأمم والشعوب، على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، بما في ذلك حقها في تقرير مصيرها.

تكمن أهمية هذه المبادرة الكريمة التي تدعو إلى حوار الأديان والتسامح الديني وتحتمها فسيفساء تنوع البشرية، وتوجبها خلاصة التجربة الإنسانية التي أثبتت أن حضارات الأمم والشعوب لم تنشأ في التاريخ الإنساني من دون أن تكون قد تفاعلت مع حضارات أخرى.

وهذا هو ما مكّن الإنسانية من الارتقاء بقيم سامية مشتركة للتعايش تدعو إلى الحرية والمساواة بين كل البشر، بصرف النظر عن عرقهم أو دينهم أو ثقافتهم، وإرساء العدالة والسلام في العالم. فالتسامح والتعايش بين الأديان ضرورة تقتضيها الحياة الإنسانية والتعايش المشترك بين البشر على كوكبنا.

حتى نتمكن من المحافظة على هذا المطلب الإنساني النبيل الذي دَعَت إليه الأديان، يتوجب علينا تعميق وتعميم الحوار بهدف تحقيق السلام بين البشر، وتفادي الصراعات ووضع حد لأعمال العدوان والغطرسة، واحترام الخصوصية الدينية والثقافية والحضارية للشعوب، وتشجيع السعي إلى التفاعل الإيجابي بين الحضارات والثقافات والأديان. كما يتوجب على الدول الأعضاء مجتمعة تحت مظلة الأمم المتحدة ومنفردة العمل بجد في سبيل إعلاء شأن الاحترام المتبادل بين الأديان، وصيانة حق المعتقدات الدينية، وكرامة الإنسان، وترسيخ المساواة الكاملة في الحقوق من خلال نشر ثقافة التسامح والتفاهم.

وما من وسيلة للنجاح في تحقيق ذلك سوى الحوار كإطارٍ للعلاقات الدولية، ومعالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تغذية التعصب والتطرف بكافة أشكاله. ويجب كذلك العمل على تنشئة المجتمعات على التسامح الديني الحق، وعدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو اللون أو بين المرأة والرجل. والتصدي بحزم لظاهرة الإساءة إلى الأديان ورموزها، وللذين يدَّعون حتمية التصادم بين الحضارات. وذلك بالإضافة إلى وقف التشهير والصور النمطية المسيئة عن الشعوب. في هذا الإطار فإننا نؤكد على أهمية نداء مكة المكرمة الصادر عن المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ برعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وعلى بيان مدريد الصادر عن المؤتمر العالمي لحوار الأديان في شهر تموز/يوليه من هذا العام .

إن المجتمع الدولي يواجه مسؤولية شاملة وتحديا كبيرا للتصدي بكل حزم لكل الظواهر المقيتة التي تمس التعايش المشترك، ووضع السياسات والتوجهات بل ورعاية وضمان الالتزام بالمواثيق والمعاهدات التي تجعل هذا الجانب المظلم من تاريخ الإنسانية جزءاً من الماضي المؤلم، بدلا من استمراره يهدد حاضرنا ومستقبلنا. ولا مجال أمامنا سوى النجاح في مواجهة هذه المظاهر البغيضة ومروجيها ووضع حد لها، لأن عواقب الفشل ستكون مأساوية على مستقبل البشرية جمعاء.

وإننا إذ نتحدث عن التسامح الديني، لا بد لنا من أن نستحضر مدينة القدس، مدينة السلام وأرض الأنبياء، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد

صلى الله عليه وسلم، ورفعة سيدنا المسيح عليه السلام. فالمدينة المقدسة تعاني من احتلال تجاوز الآن الواحد والأربعين سنة، تعرضت خلاله إلى سلسلة من الممارسات والانتهاكات تهدف في جوهرها إلى تغيير طابع ومكانة المدينة المقدسة، والتضييق على أهلها الفلسطينيين، من مسلمين ومسيحيين، لدفعهم إلى هجرها وتفريغها، وفرض وقائع تشكل خطراً على إمكانية الاتفاق بشأن الوضع النهائي حولها .

لقد تبنت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة عدة قرارات، تؤكد جميعها على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس المحتلة، هي إجراءات غير قانونية وباطلة ولاغية، وليست لها شرعية على الإطلاق. وطالبت أيضا بوقف كافة الانتهاكات لحرمة المدينة. ولكن، للأسف الشديد، فإن أياً من هذه القرارات لم يحترم أو ينفذ. لذا فإننا نشدد، في هذه المناسبة، على أنه لا يمكن أن يستقيم وضع تُستباح فيه المقدسات وتهيمن فيه فئة على أخرى مهما كانت ذرائعها، وعلى أن السكوت على هذا الوضع غير السوي يسيء إلى جوهر أسس التسامح الديني، بل ويؤجج الصراع ويخلق المزيد من التعصب والكراهية.

إن هذا الأمر يحتم على المجتمع الدولي أن يولي القدس وأهلها الحماية التي تستحقها، وأن يتصدى لكافة الممارسات اللاشرعية والتي تتناقض مع أسس العدالة ومبادئ القانون الدولي، ويوفر الحماية للمدينة ومكانتها الروحية والدينية والثقافية الفريدة على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة، الأمر الذي سيساهم بلا شك في تخفيف الاحتقان والخوف والكراهية، ويُمكن من تعزيز الحوار، ووصوله إلى غاياته المبتغاة في الحرية والسلام والتسامح.

ليس في أي مما قيل بشأن القدس من على هذا المنبر أو في أي مقام آخر ما يمكن أن يغير من الحقيقة التاريخية بأن القدس الشرقية هي أرض فلسطينية محتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، أو أن يتعارض مع وجوب أن تنطبق عليها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والمتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي منها شأنها في ذلك شأن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن خيار الشعب الفلسطيني، الذي أكدته ورسّمته مبادرة السلام الفلسطينية لعام ١٩٨٨، يعتبر القدس الشرقية عاصمة لدولته المستقلة المنشودة, وهو يتوقع من المجتمع الدولي مساعدته العاجلة والفعالة في إنهاء الاحتلال، حتى يتمكن من ممارسة حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧. الأمر الذي يوفر الإمكانية لوضع حد للتعصب والكراهية والعنصرية، ويشكل مفتاحاً للسلام والأمن والاستقرار في عموم المنطقة.

إن إنجازا كهذا سيمثل ضمانة أساسية لحماية حرية الجميع من كافة الأديان والجنسيات للوصول إلى الأماكن المقدسة بصورة دائمة وحرية مطلقة. فهذا ما دأب عليه شعبنا الفلسطيني بمسيحييه ومسلميه، عبر التاريخ، وهو ما يتطلع إلى الاستمرار فيه لجميع المؤمنين بالأديان السماوية كافة. وهذا ما التزم به الشعب الفلسطيني في وثيقة الاستقلال التي أعلنها عام ١٩٨٨، وكذلك في المبادئ الدستورية التي تنظم عمل السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا هو ما نجدد الالتزام به اليوم أمامكم.

إن أسوار البلدة القديمة في مدينة القدس الشرقية، وهي تحتضن في رحابها مآذن المسجد الأقصى وأجراس كنيسة القيامة، تشكل ومع كل حجر وصخرة وركن في شوارعها وأحيائها، خلاصة القدرة الهائلة على التعايش بين

الحضارات والثقافات، ومبعث الأمل لأهلها بالخلاص من قيود الاحتلال.

فلا تتركوا الأمل والنداء الذي أطلقته أم كامل الكرد لاسترداد مترلها الذي صادره المستوطنون، وكل الأمهات في المدينة المقدسة، يتهاوى. وهذه مسؤوليتنا جميعاً.

إن ما يعانيه الشعب الفلسطيني من تشرد ومنافي اللجوء، ومن مصادرة الأراضي ومصادر المياه، والتوسع غير المسبوق في الأنشطة الاستيطانية، وتعرضه لإرهاب المستوطنين، وفرض الحصار المشدد وخاصة على قطاع غزة، حيث تُحتجز حرية مليون ونصف المليون إنسان، يشكل في مجمله خطورة كبيرة تكمن فيما يولّده من تعزيز الكراهية والتعصب. فالاستيلاء على الأرض بقوة الاحتلال المسلح وتغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي لها، وخاصة في مدينة القدس. إن ذلك، وفي حالة استمراره وعدم وضع حد له، سيعرض للخطر الجهود الدولية المبذولة من أجل التوصل إلى سلام على أساس حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧، وهو الحل الذي أصبح موضع إجماع دولي واستثمر فيه المجتمع الدولي ليس فقط اقتصاديا بل سياسياً وحتى أخلاقياً، الأمر الذي يستدعي التدخل لإلزام الأطراف كافة بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والتقيد بمبادئها وبأسس العدالة وقواعد القانون الدولي. وأنا على ثقة من أنكم تدركون نتائج وتداعيات عدم القيام بذلك ليس على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، بل على عموم المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين. كما أنكم تدركون بالمقابل ما توفره المبادرة العربية للسلام من آفاق رحبة لإنهاء الصراع في منطقتنا وإحلال الأمن والوئام فيها.

وهذا يجب أن يحفزنا جميعا على تكثيف العمل والالتزام الجاد بتسوية هذا الصراع الدائر منذ عقود، لإنهاء أطول احتلال في العصر الحديث، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام ١٩٦٧. إن ذلك سيفتح الطريق نحو إمكانيات حقيقية للتعاون والتعايش، ويكرس مبادئ التسامح ويطوي صفحة الماضي. كما أنه يمكّن شعبنا من بناء مستقبله والمساهمة الفعالة في تقدم البشرية وازدهارها.

عندما تكلمت فلسطين لأول مرة من على هذا المنبر، رفع الرئيس الراحل ياسر عرفات غصن الزيتون رمز السلام في أرض السلام، الذي تضرب جذوره عميقا في أرضنا كرمز للتعايش والتسامح. ونؤكد لكم اليوم مرة أخرى، وكما نص على ذلك إعلان وثيقة استقلال دولة فلسطين، الذي سنحيي ذكراه بعد يومين، تلك الوثيقة التي صاغها شاعرنا العظيم الراحل محمود درويش، شاعر فلسطين والإنسانية، الذي احتضن ثرى فلسطين جثمانه وودعه شيوخ وشباب فلسطين كرمز للثقافة الوطنية والإنسانية.

إننا نؤكد لكم أن شعب فلسطين بمسلميه ومسيحييه يتطلع إلى السلام والعدل، وهو ملتزم بمبادئ التعايش السلمي. وسنواصل العمل بمسؤولية عالية، وبأقصى إمكانياتنا ومع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، سلام تزدهر في ظله طاقات البشر على البناء، ويحقق الرفاهية والازدهار، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة ويعم عدم الخوف من الغد. فيقيننا أن الغد لا يحمل غير الأمان لمن عَدَلَ أو توخى العدل.

وفي ختام كلمتي، أؤكد لكم أننا سنواصل العمل الدؤوب لكي نتمكن من الانتقال من ضحية التاريخ إلى المشاركة في صنعه، ولما فيه خير البشرية وآفاق الإنسانية الرحبة، ولكنا ثقة في أنكم ستساعدوننا على ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء السلطة الفلسطينية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سلام فياض، رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية) أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إليزابتا كانشفيسكا - ميليفسكا، وزيرة الثقافة في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

السيدة كانشفيسكا - ميليفسكا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الشكر لكم، سيدي، على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة. إن المشاركة الواسعة للشخصيات الهامة تدلل على الرغبة المستمرة في تعزيز الحوار والتعاون بين الديانات والثقافات. ولهذه الغاية، أود أيضا أن أشكر المملكة العربية السعودية على المبادرة بشأن عقد هذا الاجتماع وأداء دور هام في تعزيز جهودنا المشتركة.

في أيلول/سبتمبر الماضي، قلت من على هذه المنصة ذاتها أن صلب التقاليد الثقافية لجمهورية مقدونيا يكمن في انفتاحها على الثقافات الأخرى. وعليه، فإن تعاونها الدولي يركز على تعزيز قيم تراثها. وعلى الرغم من بعض التحديات، فإنني على ثقة بأن جمهورية مقدونيا يمكنها أن تكون مثالا رائعا للحوار والتفاهم بين الثقافات والأعراق والأديان وكيف يمكن المحافظة عليهما وتعزيزهما على المستوى الوطني. وأنا على اقتناع راسخ بأن تشاطر تجاربنا والتعلم من بعضنا البعض هو واجبنا، وهذا الجمع المتعدد الأطراف يقدم أفضل إطار لنشر هذه الرسالة، ألا وهي رسالة ثقافة السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أحيط الجمعية العامة علما بأن جمهورية مقدونيا استضافت في أوهريد في العام الماضي، المؤتمر العالمي للحوار بين الديانات والحضارات. والمؤتمر الذي جمع مئات الزعماء السياسيين والدينيين ورجال الفكر من مختلف أنحاء العالم، أتاح فرصة للمناقشة الصريحة لسبل تعزيز الإرادة السياسية لإزالة المفاهيم الشائعة الخاطئة والقوالب النمطية فيما بين الديانات والثقافات المختلفة. وهذا يتضمن التثقيف المستمر وإبراز القيم الإنسانية الأساسية المشتركة لجميع الديانات والثقافات وفتح قنوات جديدة للاتصال والحوار. وقد أرسل الإعلان الذي اعتمده المؤتمر كوثيقة رسمية إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''ثقافة السلام''. وسيعقد مؤتمر المتابعة في عام ٢٠١٠، ونتوقع مشاركة واسعة من جميع الحاضرين هنا.

وقد مثل عقد ذلك المؤتمر العالمي الهام في جمهورية مقدونيا متابعة لعدد من المنتديات والمؤتمرات الإقليمية الهامة التي عقدت في بلدي. وكان من بينها المنتدى الإقليمي لرؤساء دول جنوب شرق أوروبا بشأن الحوار بين الحضارات، المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٣ في أوهريد، برعاية الرئيس بوريس ترايكوفسكي، وشارك في رئاسته السيد كويشيرو ماتسورا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، وذلك في إطار عقد الأمم المتحدة واليونيسكو للحوار بين الحضارات. ومن بينها أيضا مؤتمر بشأن الحوار بين الديانات في البلقان، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٦ في أوهريد، والمؤتمر الوزاري الثالث بشأن التراث الثقافي في جنوب شرق أوروبا، وكان موضوعه الرئيسي ''جسر إلى مستقبل مشترك''، وقد عقد بالتعاون مع مكتب اليونيسكو الإقليمي للعلم والثقافة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أوهريد.

وأود أيضا التأكيد على الأهمية التي توليها جمهورية مقدونيا لتحالف الحضارات. وقد أصبحنا عضوا في فريق أصدقاء التحالف في نيسان/إبريل ٢٠٠٧.

إننا، نحن الحاضرون هنا، ندرك جميعا أن علينا أن نعزز عملنا السياسي للتعامل مع جميع الانقسامات وأوجه الإقصاء والانحراف عن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن ننهض بتنوعنا ليصبح أداة فعالة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولذا أود التأكيد من جديد على تقديرنا ودعمنا لهدف التحالف، وهو الإسهام في سد فجوة الاستقطاب بين المجتمعات والثقافات.

وأود أن أؤكد على أن احترام التنوع الثقافي يقع في صلب أنشطة وزارة الثقافة وفي مكتب حماية التراث الثقافي والعناية به وعرضه وتطويره. إن برامجنا السنوية بشأن الثقافة وقانون الثقافة، وهي ذات بعد مدني، تمثل طريقة ناجعة للنهوض بذلك الهدف. والحوار المفتوح والمستمر الذي يجري في ظل الاحترام التام والمتبادل للتنوع وقيم الآخرين هو وحده الكفيل بالمحافظة على السلام وتحقيق التطلعات المشتركة واعتناق المثل السامية للعالم الحديث.

ويمثل التنوع الثقافي كنوزا ومزايا، لأن التقاليد الثقافية المتنوعة تنطوي على إمكانيات إبداعية وفنية عظيمة. وهي في الوقت ذاته تمثل أدوات للسلام والتفاهم والاحترام المتبادل. إن ضمان وإعمال الحقوق الثقافية والمساواة بين المجموعات القومية والعرقية في كل بلد هي ضمانة الاستقرار والتنمية المستدامة للمجتمع. ولهذا السبب، اعتمدت جمهورية مقدونيا اتفاقية اليونيسكو الهامة بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، ونقوم بتنظيم مجموعة من الأنشطة احتفالا بالذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقررت جمهورية مقدونيا، كما فعلت من قبل، أن تشارك في تقديم مشروع القرار الذي اقترحته الفلبين وباكستان.

اسمحوا لي أن اختتم بالإعراب عن ثقتنا بأن المناقشات التي نجريها اليوم ستمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في جهدنا المشترك لتحقيق أهدافنا من خلال تحديد السبل والوسائل للمضي قدما ومن خلال الجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وإنشاء شبكة وشراكة فعالتين تشملهم.

الثقافة مجال يتعين منحه اهتماما كبيرا ولا يجوز تجاهله في ظل أي ظروف. وحكومة جمهورية مقدونيا تكرس اهتماما كبيرا للثقافة وللعمليات المرتبطة بها في بلدنا وتكرس قدرا كبيرا من الطاقة والوسائل من أجل تحسينها وتطويرها. إننا نعمل من أجل زيادة الاهتمام بقيمنا واهتماماتنا الثقافية الوطنية من خلال إنشاء نظام مالي يتسم بالكفاءة ويقوم على أساس قوي يشمل المعايير والأولويات والمبادئ التي تستند إلى المعايير الأوروبية.

السياسة الثقافية لحكومة جمهورية مقدونيا تقوم على أساس عمليات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية في البلد وتتفق تماما مع سياساته العالمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إي. أحمد، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا تمثيل الهند في هذا الاجتماع المهم. ترحب الهند بمبادرة خادم الحرمين الشريفين، جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، لتعزيز الحوار الرفيع المستوى بين الأديان. وفي سياق التحديات التي نواجهها اليوم، يأتي مسعى جلالته لنشر التفاهم وحسن النية بين شعوب العالم في الوقت المناسب تماما ويستحق عظيم الثناء. وسيمكننا من العمل سويا بشكل أفضل في إطار شراكة حقيقية من أجل نظام عالمي سلمي منصف.

ومثلما تقوم الشراكة الحقيقية على أساس الفهم الأفضل، تقوم أسس هذا الفهم الأفضل على حسن النية والتسامح وتقبل وجهات النظر المختلفة. وتنبع الشراكة الحقيقية من الاستعداد للانخراط بعضنا مع بعض في حوار يقوم على أساس من المساواة والاحترام المتبادل.

ونحن، في الهند، نسعى في حياتنا اليومية بمليون وسيلة مختلفة لممارسة هذا الحوار بين المتساوين. ذلك جزء لا غنى عنه في عملية بناء أمتنا باعتباره جهدا مشتركا. وهذا الحوار يتجاوز كونه مجرد نقاش حول القضايا ذات الأهمية – إنه من صميم وجودنا الوطني.

على مر آلاف السنين وفرت شبه القارة الهندية المأوى لصنوف لا حصر لها من المعتقدات الدينية والفلسفية وإن قبول كل الأديان والتجارب الروحية باعتبارها حقيقية وسليمة جزء أساسي من تقاليدنا التاريخية. ورغم أن الهند مهد العقائد الهندوسية والبوذية والسيخ والجاين، فإن تعاليم الإسلام واليهودية والمسيحية والزرادشتية وجدت بسرعة تربة خصبة على شواطئنا. واليوم توجد لكل دين من الأديان الرئيسية في العالم مقار في الهند، مما يجعلها أمة تنوع لا نظير له.

وهكذا ازدهر الإسلام في شبه قارتنا على مر أكثر من ١٣٠٠ سنة، ويوجد في الهند الحديثة ١٥٠ مليون فرد منتمين إلى الأمة الإسلامية. وبعبارة أخرى، واحد من كل عشرة مسلمين في أنحاء العالم اليوم هندي. أما المسيحية فقد جاءت إلى شواطئنا بعد فترة قصيرة من ميلادها في الأراضي المقدسة. والحق أن المسيحية وصلت الهند قبل وصولها معظم أرجاء العالم الأخرى بكثير. وبالمثل، لليهود وأتباع الزرادشتية تاريخ قديم من ممارسة عقيدتهم بحرية وسلام في الهند.

الحوار بين الأديان وبين الثقافات ليس جديدا على الهند. ويرجع أول حوار فلسفي بين الهند والغرب إلى أيام اليونان القديمة. وفيما وجد الإسلام موطنا في الهند، فإنه بات جزءا من حوار حضارتنا. وتمخض ذلك الحوار عن أفكار فلسفية جديدة، إضافة إلى هيكل كامل من الثقافة الهندية الإسلامية. وتلك الثقافة ليست ممثلة فقط في السجل التاريخي للفن والعمارة في شبه قارتنا، وإنما تزدهر اليوم أيضا في مجالات عديدة.

ووجد المسعى نحو الحوار أيضا أصداء في حياة وعمل أبي أمتنا، المهاتما غاندي، الذي رأى في تقبل الثقافات والتقاليد الأخرى مصدرا لقوة وتماسك أي مجتمع. وقال المهاتما،

”لا أريد أن يكون بيتي محاطا بالأسوار من كل جانب، ولا أن تكون نوافذي مسدودة. أريد أن تهب رياح ثقافات كل الأوطان على كل أركان بيتي بكل حرية ممكنة“.

لقد قام التقليد التاريخي للحوار في الهند على أساس احترام المعرفة والاستعداد للتساؤل، فضلا عن الرغبة في التعلم. ولذلك، على سبيل المثال، حث بوذا أتباعه على عدم قبول معتقداته دون إثارة تساؤلات حولها. ويقوم ذلك التقليد الفسلفي للتشكيك في الأفكار على إدراكنا لعواقب السماح للعقيدة بأن تصبح إيمانا أعمى. ويتجلى ذلك التقليد حتى في دستورنا، الذي يعلن أمتنا جمهورية علمانية ويؤكد في الوقت نفسه على حرية الدين والعقيدة على حد سواء، فضلا عن واجب الدولة في ترسيخ الفكر العلمي بين الناس.

وفي الوقت الذي تمدنا العقيدة والإيمان بأسباب البقاء في بحثنا عن إجابات لأسئلة تتعلق بالوجود، ندرك أيضا أهمية العلم والفكر العلمي والممارسات العقلانية والليبرالية والنمو الاقتصادي والإنتاجية في حياتنا اليومية لمساعدتنا في تحسين

حياة شعبنا. ولذلك السبب اهتمت الهند حديثة الاستقلال بالمصانع والجامعات قدر اهتمامها بأماكن العبادة، إذ رأت فيها معابد الهند العصرية.

والولاية التي انحدر منها في الهند، كيرالا، مثال رائع على تقليد تعزيز الحوار والتفاهم الموجود في بلدي. وعلى مر العصور، شهدت كيرالا اختلاط الثقافات والأديان المختلفة. وكانت كيرالا الولاية التي وصل إليها التجار العرب المسلمون في البداية كرسل للعقيدة الإسلامية. ويوجد في قرية ميثالا، قرب مدينة كرانغنور في كيرالا، أول مسجد شيد في شبه القارة الهندية، مسجد جمعة شيرامان. فقد شيد حوالي عام ٦٢٩ م، في حياة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

ويسجل تاريخنا أيضا أن القديس توماس، أحد حواريي المسيح الثلاثة عشرة، جاء في عام ٥٢ م، بالمسيحية إلى كيرالا، قادما إلى شواطئها في سفينة يملكها تاجر يهودي. ورست السفينة في ميناء كان يضم مستعمرة تجارية كبيرة يعيش فيها يهود وآخرون، منهم أناس من روما وسوريا ومناطق أخرى. والحق أن كيرالا أيضا كانت المكان الذي شيد فيه اليهود ما بات اليوم واحدا من أقدم المعابد اليهودية في العالم. وسكان كيرالا، اليوم، مقسمون بالتساوي تقريبا بين الهندوس والمسلمين والمسيحيين.

الحوار بين مختلف الثقافات والأديان هام أيضا لأنه في غياب هذا الحوار والتفاهم بالتحديد ينتعش التعصب والنفاق والعنف.

وهذا واحد من أسباب انتشار الإيديولوجيات المتطرفة والعنف والإرهاب في عالم يبدو أننا نبتعد فيه عن الحوار والتفاهم. ولا جدال في حقيقة أن الإرهاب، الذي هو من مظاهر التطرف والتزمت والعنف، نقيض لجميع الأديان. فجميع أعمال التطرف والتعصب تخالف التعاليم الصميمية لأي دين، بما أن كل العقائد تستند إلى القيم العالمية للسلام والخير والإنسانية. لا دين يبيح العنف أو قتل البشر.

ونحن في الهند مترعجون من ظهور التعصب في جميع أنحاء العالم. ونحن قلقون من زيادة الموارد والأموال وما إلى ذلك التي تمنح للجماعات العنيفة والمتعصبة التي تسيء استغلال الدين لتبرير مخططاتها المتطرفة والدعوة لها. والجهود المبذولة لمكافحة هذه التوجهات تحول الانتباه والموارد الضرورية جدا من الجهود الإنمائية في بلد مثل بلدنا. وفضلا عن ذلك، من المحتمل أن يكون للأنشطة التخريبية لهذه الجماعات آثار خطيرة على الاستقرار الاجتماعي والسلام والوئام.

ولذا من الملح بشكل متزايد أن تجتمع دول العالم للتصدي لهذه الشرور. فلا يمكن للمجتمعات العصرية ولا ينبغي لها أن تتهاون مع التطرف والعنف. ومن الأفضل للذين يحرضون على التطرف والإرهاب عن وعي أو دون وعي أن يتذكروا أن هذه الشرور لن تختفي بسهولة.

علينا أن نبعث رسالة واضحة تؤكد على أهمية التسامح تجاه أديان الآخرين ومعتقداتهم. وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن شعوب الأمم المتحدة قد أخذت نفسها بالتسامح، وأن تعيش معا في سلام. ونحن بحاجة إلى التشديد على مسؤولية الدول الأعضاء بأن تفعل كل ما في وسعها لتعزيز التسامح والاحترام. لكننا سنحتاج، في نهاية المطاف، إلى بناء منهاج أوسع على أساس التسامح الذي يشدد على المساواة الأساسية بين جميع التقاليد الثقافية والأديان والمعتقدات، وعلى الحقيقة الجوهرية بأن جميع بني البشر متساوون أمام خالقهم.

إن العالم موطن لهذا التنوع من المعتقدات والثقافات بما يجعل المبادرات الاستباقية القائمة على الحوار أساسية لضمان تفاهم أفضل بين الشعوب. وينبغي لهذه الحوارات

أن توسع الفهم المتبادل وأن تقلل من المفاهيم الخاطئة والتظلمات. والواقع أنها ينبغي أن تهدف إلى الاحتفال بالتنوع اللامحدود الذي يتألف منه عالمنا.

وأود أن أختتم بياني باقتباس من القديس الجليل والمصلح الاجتماعي من كيرالا، سري نارايانا غورو. لقد قال في رسالة إلى مؤتمر جميع الأديان المعقود في عام ١٩٢٤:

”إن هذا البرلمان العظيم للأديان يكشف بصورة واضحة جدا أن الهدف النهائي لجميع الأديان واحد، ولذا لا حاجة لأتباع الأديان المختلفة أن ينغمسوا في صراع متبادل“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلوس موراليس ترونكوسو، وزير الخارجية للجمهورية الدومينيكية.

السيد موراليس ترونكوسو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ الذين شجعوا على عقد اجتماع اليوم في هذا المنتدى، التي تناقش فيه جميع الصراعات بين الجماعات الوطنية المتحاربة أو بين الدول، الاجتماع المكرس لموضوعي الحوار وثقافة السلام. ونود أن نهنئ بصورة خاصة رئيس الحكومة الإسبانية، خوسي لويس رودريغيز ثاباتيرو، على فكرته بشأن تحالف الحضارات وعلى ترؤسه أول منتدى بخصوص هذا الموضوع.

وأود أيضا أن أشكر المملكة العربية السعودية ، في شخص الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، على اقتراحه بعقد حوار بين الأديان، وهذه المنظمة على عقد هذا الحدث وعلى إيلائها الأهمية العظمى لموضوع الحوار بين الحضارات منذ اقتراحه قبل أكثر من ١٠ سنوات.

ونرحب كذلك بمبادرة الأمين العام بان كي مون لتعيين ممثل سام لتحالف الحضارات.

لا شك في رأينا، في أن عالم السلام الذي نصبو إليه لن يصبح هدفا قابلا للتحقيق إلا عندما تتصدر هذه الموضوعات جدول أعمال الحوار بين الجيران والبلدان وبين الحكومات والمحكومين وبين زعماء جميع الأديان وأتباعها وفيما بين ممثلي جميع الثقافات.

وإذا كنا نعيش في عالم من الصراعات، يتعين علينا البحث عن السبب في تخلينا عن ثقافة الحوار أو في مفهومنا الخاطئ لاستعماله أو أهدافه. وكثيرا ما نشاهد جماعات تشرع في الحوار لأغراض لا يمكن أن يحققها، أو كاستراتيجية للهيمنة، أو كذريعة لفرض إرادتها على المتحاورين معها.

إن الحوار ليس فرض معتقداتنا أو وجهات نظرنا أو ثقافتنا على الآخرين. الحوار هو أكثر الجهود فعالية للتفاهم من أجل إقامة وتعزيز علاقات التعاون والتسامح ومن أجل الاحترام المتبادل في المقام الأول. الحوار يوفر وسيلة للنظر في خلافاتنا وتشاطر الأفكار وتبديد الريبة وتعزيز روح العمل الجماعي التي تنبثق من قبول طابع التنوع لجميع بني البشر.

ولهذا السبب ينبغي لنا لا أن ننخرط في الحوار هنا فحسب، بل أن نعززه أيضا كوسيلة لحل المشاكل التي نواجهها كأفراد أو أمم في عالم مترابط إلى درجة أن الصراعات التي تندلع في أبعد المناطق جغرافيا يتردد صداها على صعيد العالم.

وتعزيز الحوار يعني النضال من أجل احترام كرامة وحقوق الإنسان، لأن حالة السلام التي نتطلع جميعا إليها هي حالة يعيش فيها البشر في أوضاع تتسم بالعدالة والاحترام لحقوقهم الأساسية. وإذا شجعنا الحوار وحققنا ثقافة السلام، فسوف تحقق جميع دولنا واحدة من أكبر المسؤوليات التي أخذتها على عاتقها حين أصبحت أعضاء في

هذه المنظمة: الالتزام بما لا يقل عن التسوية السلمية لجميع الصراعات.

ونسلم جميعا بواقع كارثي مؤداه أن الصراع كالنار لا بد دائما أن ينتشر. ونسلم جميعا بواقع كارثي مؤداه أن الصراعات كالكوارث الطبيعية تميل إلى التسبب في الموت وتدمير الموارد الإنتاجية للدول وشل الاقتصادات وإغراق الدول في حالة من انعدام الأمن واليأس. وذلك واقع نشهده كل يوم ونراه يتكرر بشكل اعتيادي تقريبا، مسببا تفاقم الأحوال السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية التي تفرض بالفعل مشقة ومعاناة لا توصف على مختلف الشعوب.

من حسن الطالع إذن أن تعزيز الحوار يمثل إحدى النقاط المحورية في جدول أعمالنا. ولدينا اقتناع بأنه لا أمل لنا في تحقيق المثل الأعلى للحياة في عالم ينعم بالسلام إلا من خلال الحوار. وكلنا نتساءل عن السبب في ذلك. والجواب أنه لأن الحوار سيقربنا دائما إلى بعضنا البعض، ويمكّننا من سماع ما يقوله الآخرون، ويساعدنا على فهم منطق الآخرين، وعلى فهمهم وتقبلهم كما هم. وسيقودنا الفهم والتقبل إلى التعايش، وسيمكننا التعايش دائما من العيش في سلام.

ولا يهم إن كانت الأديان التي تقربنا إلى الله تحوّل ممارسة عقائدها إلى شعائر بطرق مختلفة أو تستعين بكتب مقدسة متباينة. فنحن جميعا في نهاية المطاف أفراد أسرة واحدة، وجنس بشري واحد ولا إله سوى الله الخالق. ونعلم أن هناك أيضا أصوليات دينية استبعادية يتصرف أنصارها من منطلق أن لهم وحدهم احتكارا للحقائق الروحية السامية. غير أن الدين، وهو الوسيلة التي يتصل من خلالها كل إنسان بالله، مناف أساسا للتمييز والعنف والكراهية والعداء والصراع.

تولى نائب الرئيس، السيد بيك (جزر سليمان)، رئاسة الجلسة.

ومن ذا الذي يستطيع أن يدعي لنفسه قول الحقيقة إذا قال إنه يحب الله ويكره أخاه؟ إن بلدي، الجمهورية الدومينيكية، يثق بأن المؤتمر العالمي المعني بالحوار سيكون مثمرا لأن الداعين له يرجون أن يثمر وأن يصبح إيذانا بقدوم عهد من الفهم والتعاون والتراحم والسلام يؤدي بنا إلى عالم تسود فيه الحرية والعدالة على جميع الأشياء.

ومع ذلك، فرغم أن هذا العالم سيخلو من العنف والتمييز والصراع، فإنه لن يكون عالما ساكنا أو نستغرق فيه جميعا في حالة من التأمل الدائم. فالبشر كما يُظهر التاريخ دائما يتقاتلون. ولهذا السبب نرجو أن نختتم بترديد كلمات مفكر أمريكا اللاتينية المبرّز جيرمان أرسينيغاس، الذي اقترح أن يكون السلام دائما، في حال وجوده، سلاما نشطا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كارينا كريستنسن، وزيرة الثقافة بالدانمرك.

السيدة كريستنسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر المملكة العربية السعودية على المبادرة التي أدت إلى هذا الاجتماع الهام. وتعرب الدانمرك عن تقديرها الشديد للجهود المبذولة من أجل تعزيز الحوار بين الأديان. ويشهد حضور هذا العدد اللافت للأنظار من المشاركين في جلسة اليوم على التزام دول كثيرة بأهدافها.

وتشدد الحكومة الدانمركية تشديدا كبيرا على زيادة الحوار والتفاهم بين الثقافات لضمان تنمية العلاقات الدولية بشكل دينامي وسلمي. والحوار بين الأديان جزء أصيل ولا يتجزأ من هذه العملية. لذلك تدعم الحكومة الدانمركية

عدة مبادرات للحوار بين الأديان في الدانمرك وفي الخارج. إذ تشارك الدانمرك مشاركة نشطة في عملية الحوار بين الأديان التي ينظمها الاجتماع الآسيوي الأوروبي، وحضرت الاجتماع الآسيوي الأوروبي الذي عُقد في أمستردام في حزيران/يونيه. وتنشط الحكومة الدانمركية أيضا في دعم مبادرات مختلفة للحوار بين الأديان بقيادة الكنيسة الدانمركية. وهذا الصيف، قام وفد من أفغانستان بزيارة إلى الدانمرك لإجراء حوار بين الأديان، وساعدت الكنائس الدانمركية على تنظيم مؤتمر عراقي للمصالحة في الدانمرك في شهر شباط/فبراير.

وتعلق الدانمرك أهمية خاصة على تعزيز الحوار بين الشباب. فنحن بحاجة في عالم اليوم الدائم التغير إلى إمعان الفكر فيما ننقله للأجيال المقبلة. ولعل التعليم أكفأ طريق يؤدي بمفرده إلى المعالجة السلمية للتنوع الثقافي والديني.

وينبغي أن يؤكد التعليم بشكل أقوى القيم المشتركة بين الجميع، كالتسامح والتفاهم المتبادل واحترام التنوع الثقافي والعرقي والديني، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، بما فيها حقوق الأقليات الدينية، والتقيد بعدم العنف وبمبادئ التعايش السلمي. ولهذا السبب تعتز الدانمرك باستضافتها مؤتمر كوبنهاغن: التعليم من أجل التفاهم والحوار بين الثقافات في تشرين الأول/أكتوبر. وقد نظمت المؤتمر وقامت برعايته مجموعة رائعة من المنظمات الدولية والوطنية الملتزمة بالهدف منه، ومن بينها اليونسكو، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومجلس أوروبا، ومؤسسة آنا ليند الأورو – متوسطية للحوار بين الثقافات، والمركز الدانمركي للثقافة والتنمية، وتحالف الحضارات.

كان أحد المواضيع الثلاثة الرئيسية بالتحديد في مؤتمر كوبنهاغن، كيفية مكافحة الأنماط المتعلقة بالأديان والمعتقَدات في نُظُمنا التربوية. ونأمل بإخلاص لتوصيات الخبراء المنبثقة عن المؤتمر أن تكون مصدر إلهام للأخصائيين في جميع أرجاء العالم، مثلما نأمل من اجتماع اليوم أن يفعل أيضا.

من المهم لنا، بصفتنا قادة مسؤولين، أن نعزز التسامح والتفاهم المتبادل، لتفادي الصراع والكراهية بين الشعوب، لمجرد أنه لديها ثقافات مختلفة، ومعتقدات مختلفة، وأنها تبدو مختلفة. وإذا لم نفعل ذلك نحن، فمن سوانا يفعله؟

حين يتعلق الأمر ببناء جسور عبر الثقافات والأديان، فإن الدانمرك تعلِّق أهمية قصوى على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلا عن الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. والوضع الراهن يذكِّرنا بأنه ينبغي لمبادئ حرية التعبير وحرية الدين أو العقيدة أن تكون أساساً لجميع المبادرات الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل كيري أوبراين، عضو مجلس الشيوخ، وعضو اللجنة الدائمة المشتركة للشؤون الخارجية والدفاع والتجارة في أستراليا.

السيد أوبراين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ليس هناك ما هو أهم لمستقبلنا ورفاهية كل شعب من شعوبنا، من تشجيع ثقافة عالمية للسلام. وأستراليا ملتزمة بالتعقُّب الاستباقي للسلام والتفاهم، بما في ذلك من خلال مجموعة من السياسات والمبادرات التي تشجع العلاقات الإيجابية بين الشعوب وضمن كل شعب. وفي هذا الصدد، لا تزال أستراليا تعلق أهمية كبرى على التعاون بين الأديان، كوسيلة لتعزيز الاحترام المتبادل، والتفاهم والتسامح بين الأديان والثقافات المختلفة في جميع أنحاء منطقتنا.

في وقت سابق من هذه السنة، قال رئيس الوزراء الأسترالي كيفين رود:

”يقول البعض أنه ليس هناك مكان للعقيدة في القرن الحادي والعشرين. وهم مخطئون. ويقول البعض الآخر إن العقيدة عدوة المنطق. وهؤلاء مخطئون أيضا، لأن العقيدة والمنطق شريكان عظيمان في تاريخنا الإنساني ومستقبلنا الإنساني“.

إن هذا يوم تاريخي للأمم المتحدة. فلقاء قادة الأديان المختلفة معا، للكلام عن الحاجة إلى تسخير هذه المعتقدات المختلفة لخدمة عالم أفضل، مناسبة لن تُنسى. والتحدي الآن هو تحويل ذلك إلى نتائج حقيقية تؤثر على حياة الناس.

إننا نرحب ترحيبا حارا بقيادة الفلبين، وبالرئيسة أرويو نفسها اليوم في دعم اجتماع الأمم المتحدة الوزاري بشأن الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام، الذي يسعى إلى تعميق التفاهم بين الحضارات، والثقافات والأديان. وقد قُبلت أستراليا اليوم عضواً في الحوار، وهي تتطلع إلى المشاركة بشكل كامل في الاجتماعات المقبلة.

تشيد أستراليا أيضا بالدور الذي قام به الملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية، وملك إسبانيا خوان كارلوس، في دعم الحوار الافتتاحي العالمي بين الأديان في مدريد، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقد ضم هذا الحدث نحو ٣٠٠ زعيم ديني، وعالِم ولاهوتي، وممثلين لأديان كبرى عديدة، ونحن نرحب بمن جاء منهم اليوم إلى نيويورك أيضا.

والإعلان المتعلق بالحوار بين الأديان الذي صدر من مدريد ينطوي على مواضيع قوية – فكرة حوار بين الحضارات، والقيم والأخلاقيات المشتركة للأديان والإنسانية، والأهمية الأساسية للاحترام والتسامح والتفاهم – تنسجم مع أمل الناس في أرجاء العالم بالعيش في سلام ووئام.

إن أستراليا مؤازر نشيط لبرلمان أديان العالم، أحد أكبر تجمعات الأديان في العالم. ومن خلال الاجتماع الدوري لمجتمعات العالم الروحية والدينية، تستهدف تلك العملية تعزيز التفاهم والتعاون بين الأديان. وفي عام ٢٠٠٩، ستستضيف ملبورن الاجتماع المقبل للبرلمان.

بالإضافة إلى هذه العمليات، تلتزم أستراليا بأعمال تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، وقد انضمت إلى مجموعة أصدقائه عام ٢٠٠٧. وتحالف الحضارات مبادرة دولية لمكافحة التطرف، بتعزيز التفاهم بين الثقافات والأديان، مع تركيز على مشاريع في مجالات وسائط الإعلام، والشباب، والتعليم والهجرة. وقد رحبت أستراليا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بفرصة حضور المنتدى الافتتاحي السنوي للتحالف في مدريد. وقد تشاركت أستراليا والاتحاد الأوروبي في استضافة منتدى للشباب من عدة أديان في أستراليا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعترافا بالدور الهام الذي يتحتم على الشباب القيام به في تعزيز السلام.

وعلى الصعيد الإقليمي، قامت أستراليا بدور ريادي في تعزيز التعاون بين الأديان، من خلال الحوار الإقليمي بينها، وهو عملية ترعاها بالاشتراك مع إندونيسيا ونيوزيلندا والفلبين. ويهدف الحوار إلى أن يجمع معا الناس من فئات دينية متنوعة، بغية تعزيز التفاهم بين المجتمعات في المنطقة، وتركيز اهتمام الزعماء الدينيين على دورهم المحتمل في تشجيع الأصوات المعتدلة في مجتمعاتهم.

والمزيج المتنوع من الأديان والثقافات في جنوب شرق آسيا يعني أن قادة المنطقة يتمتعون بمكانة فريدة تؤهلهم لبناء الثقة والتفاهم بين المجموعات الدينية والعرقية المختلفة. وفي حين أنه يمكن للحكومات، بل ينبغي لها، أن تؤدي دورا

هاما في تسهيل الحوار والتفاهم، فإن الزعماء الدينيين أنفسهم، في أفضل وضع للعمل ضمن مجتمعاتهم في بناء الجسور على مستوى المجتمع. ولكن من المنطلق نفسه، من مسؤولية كل المجتمع، بمن فيهم صانعو القرار السياسي، تطبيق حوار يرتكز على القيم في جميع أنشطتهم.

إن الحوار الإقليمي بين الأديان، بالدعم القوي من الحكومات الإقليمية، فعل ذلك بتوفير المنطلق الذي يلتقي فيه زعماء الأديان وقادة المجتمع، لتبادل خبراتهم. وتود أستراليا أن تحيِّي حكومات إندونيسيا والفلبين ونيوزيلندا وكمبوديا، التي استضافت أول أربعة حوارات إقليمية بين الأديان. وهي تتطلع إلى استضافة الحوار الخامس عام ٢٠٠٩.

مع أن تطور هذه المبادرات الإقليمية والدولية كان بالغ الإيجابية، فإن أستراليا تعمل محلياً أيضا على تعزيز الوئام بدعم الاحترام، وضمان العدل وإيجاد الفرص للمشاركة في حياة المجتمع. ويجب ألا يقتصر سعينا على مجرد توطيد السلام وترسيخ التفاهم بين الدول أو حتى بين المجتمعات المحلية ضمن تلك الدول فحسب، وإنما ضمن تلك المجتمعات أيضا.

إن خطة العمل الوطنية الأسترالية لإحلال وئام وانسجام وأمن اجتماعي، تهدف إلى بناء قدرة المجتمع على درء خطر التطرف، من خلال أخذ زمام مبادرات تعزز التعليم بين الأديان والثقافات في المدارس، والتطور الثقافي الاجتماعي ودعم الأنشطة الرياضية، وحقوق الإنسان والتربية المناهضة للتمييز. وقد تم دعم أكثر من ١٥٠ مبادرة من خلال هذا البرنامج، بما فيها إنشاء مركز تفوق وطني للدراسات الإسلامية.

وتعزيز التفاهم والوئام الاجتماعي بين الثقافات ذات أهمية بالغة لهذا الجيل وللأجيال المقبلة. وتتطلع أستراليا إلى مواصلة عملها المتعلق بالحوار بين الأديان والوئام المجتمعي، محليا ومع الشركاء الدوليين على السواء. ومن خلال هذه العملية، نأمل أن نرسي ثقافة عالمية دائمة للسلام والتسامح والتنوع.

إن ما يحدث هنا اليوم لا يمكن تركه وحيدا ببساطة. فيجب علينا أن نُظهر كيف يمكن لتفاهم أوسع بين الثقافات أن يعالج نزاعات واختلافات دولية قديمة، وصراعات داخلية وقهر الضعفاء والمغلوبين على أمرهم.

من المشجع أن نسمع قادة العالم اليوم يخاطبون هذا المنتدى من منظور يرتكز على القيم. ولكن، كما قال ذات مرة ديتريتش بونهوفر، وهو قسيس وعالم لاهوت ألماني، وهب حياته في مجابهة الدولة النازية ومحرقة اليهود، ''قد تكون طاعة إرادة الله خبرة دينية، ولكنها تبقى غير أخلاقية حتى تتحول إلى أعمال يمكن تقديرها اجتماعيا''.

انطلاقا من هذه الروح، نرحب ترحيبا خاصا بالبيان الإيجابي الذي ألقاه اليوم رئيس إسرائيل، في ما يتعلق بمبادرة السلام العربية، باعتبارها ''مدخلاً جديا لسلام حقيقي''.نأمل من الجميع اغتنام هذه الفرصة وتأييدها. لكن هناك كلمة تحذير: لن يكون من السهل ردع موقف الأصوليين ضدنا بنشر الكراهية. ويجب على الذين يؤيدون طريق السلام بيننا أن يثبتوا أننا حتى أكثر تصميما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): في الدورة الحادية والستين، أصدرت الجمعية العامة القرار ٦١/٢٢١ المعنون: ''تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام''، وأكدت في فقرته الأولى على ''أن التفاهم المتبادل والحوار بين الأديان يشكلان بُعدين هامين للحوار بين الحضارات ولثقافة السلام''. وهو ما أعادت التأكيد عليه في دورتها الثانية والستين في القرار

٩٠/٦٢. كما أصدرت في الدورة الحادية والستين القرار ٢٦٩/٦١ المعنون: ”حوار رفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

اتساقاً مع هذا التوجه البارز المحمود، والاهتمام المتواصل للأمم المتحدة، نرحب اليوم بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونبارك المبادرة إليه، ونؤكد يقيناً مدى الحاجة إلى تكثيف الحوار بين الأديان والثقافات وتواصله، كأداة لتنشيط مقاصد الأمم المتحدة، كما نص عليها الميثاق، وأكدت عليها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥.

بداية، نشيد بالجهود المبذولة بسخاء من قبل هيئات الأمم المتحدة، خاصة اليونسكو والعديد من المنظمات الإقليمية والفرعية في هذا المجال. ولعل إشادة خاصة يجب أن تُذكر لمبادرة ”تحالف الحضارات“ التي بادرت إليها كل من حكومتي تركيا وإسبانيا، بإشراف الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذين البلدين، تركيا وإسبانيا، مؤهلان بحكم الجغرافيا والتاريخ لأداء دور مؤثر في الحوار بين الأديان والحضارات والثقافات.

نعتقد أن العالم يمر حالياً بمرحلة حرجة، نحتاج فيها إلى أن نعرف بعضنا البعض معرفة موضوعية حقيقية. فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة، منذ انتهاء الحرب الباردة، أحداثاً هامة، لا أريد أن أذكرها أدت إلى حجم هائل من التشويه الفكري، ودفعت برواسب ماضٍ بعيد إلى السطح من جديد. ومن المؤسف أن هذه وتلك أثرت في السلوك السياسي للبعض، وكانت نتيجتها عنفاً ودماراً ومعاناة غير مسبوقة في كثير من بقاع العالم.

يجب أن نقر ونعترف بأن الضحية الأولى – وليست الوحيدة – لما جرى من أحداث وردود أفعال خاصة بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هو الإسلام والمسلمون. ومن المؤسف أنها ليست المرة الأولى في التاريخ، التي يُستهدف فيها الإسلام نتيجة قصور في الفهم أو تعميم مغرض مخل. فكان أن اشتدت ظاهرة كراهية الإسلام في العقد الحالي، بشكل لم يسبق له مثيل. ولعل التقرير الأول لمرصد منظمة المؤتمر الإسلامي، المقدم إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في دكار، تحدث بصدق ووضوح عن هذه الظاهرة. حيث قال:

> ”تتمثل احدي القضايا الرئيسية التي تواجه العلاقات الدولية اليوم في قضية الإسلاموفوبيا (كراهية الإسلام)، وأن هذه الظاهرة قد اتخذت خلال السنوات الأخيرة نسباً منذرة بالخطر، وأصبحت تشكل بالفعل مصدر قلق بالغ للعالم الإسلامي. ويعتبر تشويه الإسلام والتعصب العنصري ضد المسلمين في بعض المجتمعات في تصاعد. .... إن العالم الإسلامي يساوره قلق بالغ، لأنه في الوقت الذي تتقيد فيه الغالبية العظمى من المسلمين، على نحو صارم، بالمبادئ والتعاليم المتعلقة بالسلم والتسامح، فإن هذه الجماعات ذات المصلحة من أنصار الإسلاموفوبيا تعطي صورة سلبية مفادها أن الإسلام والمسلمين يؤيدون الإرهاب والتطرف“.

هذه إحدى الحقائق المرّة التي يجب أن نعترف بها ونحن بصدد الحوار.

لعل في تقرير الأمين العام رقم A/63/365 شهادات أخرى.

نعتقد أن الطريق إلى الفهم المتبادل هو الحوار. والإسلام دعوة دائمة إلى الحوار. ولعل وثائق تقارير ”تحالف الحضارات – تقرير الفريق الرفيع المستوى“ والصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ”بيان أمستردام عن الحوار“ و ”إعلان أستانا“ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨،

تقدم أفكاراً جديرة بالنظر والاهتمام، وتمثل جهوداً تستحق التشجيع والمساندة. ونحن نبارك كل هذه المبادرات، وندعو إلى تواصلها.

لعلي أُسلِّم بقول هذا الباحث المغربي حين قال:

”إن أسباب التوتر والصراع لا ترجع في حقيقتها إلى اختلاف الثقافات، طالما أنها مجرد رؤى للعالم وأنماط للعيش وأنظمة للقيم ... وإنما ترجع إلى روح الهيمنة“.

إن أسباب التوتر والصراع في عالم اليوم تعود في جذورها إلى أن البعض يريد من أصحاب الحضارات والثقافات الأخرى أن يتحولوا إلى نسخ منه. وهذا يعني، عملياً، رفضاً للحوار وسعياً إلى الهيمنة، لا يمكن إلا أن يقود إلى مزيد من التوتر في العلاقات الدولية، الأمر الذي لا يتسق مع روح الحوار البنَّاء والجاد.

أخيرا، فإن بلادي، ليبيا – التي كانت من المبادرين إلى استضافة العديد من لقاءات الحوار بين الأديان منذ ثمانينات القرن الماضي – تثمن كل المبادرات والجهود التي تُبذل من أجل تعميق الحوار بين الأديان، وتدعو بكل إخلاص إلى قبول تنوع المعتقدات واحترام هذا التنوع. وهي تدرك الأهمية البالغة لمعرفة أديان الآخرين، كوسيلة لتفهم واقعهم الاجتماعي والإنساني. وهذا التفهم يشكل أرضية للتفاهم المتبادل والتعايش البنَّاء والتعاون من أجل عالم يسوده السلام المبني على العدل والتقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لرئيس وفد غواتيمالا.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بعقد هذا الحوار الهام، لتعزيز وتنفيذ برنامج العمل بشأن ثقافة سلام، ولتعميق الحوار وتوثيق التعاون بين الأديان والثقافات.

إننا إذ نشكر الرئاسة على تنظيم هذا الاجتماع، نود أن نعرب عن تقديرنا للملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، على مبادرته الهامة التي تجلت، في جملة أمور، في الحدث الذي احتُفل به في مدريد في تموز/يوليه الماضي، والآن في هذا الصباح، بهدف النهوض بالحوار بين الأديان والثقافات. ومما لا شك فيه أن هذه المبادرة ستشجع الدول على الالتقاء معا في أفضل تعبير عن روح ميثاق منظمتنا وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنها تكمل إعلان اليونيسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، الذي يؤكد أن الحوار بين الثقافات هو الضمان الأمثل للسلام، باعتباره قيمة مرتبطة ارتباطاً وثيقا باحترام الفرد.

إنني قادم من بلد خبرنا فيه تماماً النتيجة المأساوية للتعصب، سواء كان نتيجة اختلافات عرقية أو دينية أو اجتماعية أو عقائدية. وكانت إقامة مجتمع متعدد الأعراق والثقافات واللغات أحد أركان اتفاقات السلام التي وضعت حداً لنحو أربعة عقود من الصراع بين الإخوة. وهذا التصميم الذي تتسم به سياساتنا المحلية، تتصف به أيضا سياستنا الخارجية. وهذا ما يجعلنا نولي هذه الأهمية للمبادرة الأخيرة للمملكة العربية السعودية لتعزيز الحوار، والمساهمة في إحلال سلام راسخ وعادل ودائم في الشرق الأوسط في سياق مختلف.

ولا ريب في أن ثقافة السلام أداة قوية ينبغي تعميمها على نطاق واسع، مما يتطلب تعزيز التربية. وهذا ما يجعلها التدبير الأول الذي لا بدَّ أن نعززه من بين مجالات العمل الثمانية المحددة في برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام. ويجب أن نبدأ بالقضاء على الأكاذيب التي تثير الكراهية، والتشويه والتحامل والانحياز السلبي في الكتب المدرسية وسواها من المواد التربوية المطبوعة. فيجب إدماج الهدف المتمثل في تعزيز احترام الأديان والثقافات المختلفة في رسالة

هذه الكتب. كما يجب أن يكون التعليم في خدمة التفاهم، والتسامح، والاحترام المتبادل والتعايش.

من جهة أخرى، يجب اعتبار تنوعنا الديني والثقافي رصيدا قيِّما لمجتمعاتنا، ومحركاً للتنمية والتقدم. ففي بلدي بالذات، تشمل اتفاقات السلام أحكاماً محددة جدا، تدافع عن علم كونيات المايا وتحمي مواقعها المقدسة.

ويرى وفد بلدي أن ما يرتبط ارتباطاً وثيقا بمجال العمل الأول الذي ذكرته آنفا هو الحاجة إلى تحديث وتنقيح السياسات التربوية والثقافية، لتعكس نهجاً قائما على حقوق الإنسان، يضمن المساواة بين الرجل والمرأة، ويشجع المشاركة الديمقراطية، ويعزز التفاهم والتسامح والتضامن، بحيث تؤثر كل مجالات العمل هذه تأثيراً مستصوبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مع احترام التنوع الثقافي.

في مجال التربية، نؤكد مجدداً أن اليونيسكو يجب أن تكون الوكالة الرائدة ضمن منظومة الأمم المتحدة لتعزيز وتنفيذ برنامج العمل بشأن ثقافة السلام. وقد اعترفت الجمعية العامة بأن هذا ينبغي أن يكون التعبير الأساسي عن ولايتها، بصفتها منسِّق العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠). وينبغي ألا ينتهي هذا العقد بنهاية عام ٢٠١٠، وإنما ينبغي أن يصبح أسلوبا للحياة بسلام وبدون عنف.

لقد تم الارتقاء بالتنوع الثقافي، عن حق، إلى فئة التراث المشترَك للإنسانية؛ إنه تراث حيّ، ولذا، فهو قابل للتجديد، كما نص على ذلك الإعلان العالمي لليونيسكو بشأن التنوع الثقافي، الذي كان إقراره مثالاً واضحا على رفضنا القاطع لأي مقولة تنبئ بصدام حتمي بين الثقافات والحضارات. وفي هذا السياق، نقدِّر تعيين مواطنتنا الحائزة على جائزة نوبل للسلام، ريغوبرتا مينشو توم، سفيرة للنوايا الحسنة لدى اليونيسكو في حزيران/يونيه ١٩٩٦، لتعزيز ثقافة السلام، اعترافاً بكفاحها من أجل الأقليات العرقية والشعوب الأصلية، وتفانيها في سبيل مُثُل المنظمة وأهدافها. كما أشاد اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالقيمة الطبيعية للتنوع الإنساني.

وأيدت غواتيمالا أيضا مبادرات مثل تحالف الحضارات، والمنتدى الثلاثي للتعاون بين الأديان من أجل السلام، وبيان ٢٠٠٠ من أجل ثقافة السلام واللاعنف، الذي وقع عليه بالفعل أكثر من ٧٥ مليون شخص. وتشهد جميع تلك المبادرات والمجموعات التي تقودها على أهمية الحوار، ورفض إساءة معاملة الأديان من جانب الجماعات المتطرفة التي تثير النزعة العنصرية والتمييز وكره الأجانب وجميع الأشكال المتصلة بالتعصب. وكما قال رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، ”ما لم تصبح الأديان جزءا من الحلول فستظل جزءا من المشكلة“ (*A/62/PV.19*، صفحة ٥٧).

وأخيرا، نحن نرى أن ٢١ أيار/مايو، الذي أعلن اليوم العالمي للتنوع الثقافي، و ٢١ أيلول/سبتمبر، اليوم الدولي للسلام، ينبغي الإقرار بهما بصورة أفضل بحيث يمكن أن يعمل الاحتفال بهما على نشر المعرفة بشأن الثقافات الأخرى، وبالتالي مما يمهد الطريق نحو إحلال السلام والأمن في جميع أرجاء العام بدون أي نوع من أنواع التمييز ومع العدالة والمساواة. وبوصفنا دولا أطرافا في بيان ٢٠٠٠ لثقافة السلام، يمكننا ”أن نحول - جميعا معا - ثقافة الحرب والعنف إلى ثقافة للسلام واللاعنف“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. كما أشكر الأمانة

العامة وجميع أصحاب المصلحة المشاركين في التحضيرات الممتازة لهذه المناقشة.

ماذا نعني عندما نقول الحوار؟ بادئ ذي بدء، ذلك يعني الأمر ليس له معنى أو هدف إلا إذا أنشأ علاقة فيما بين الأشخاص الذي يفكرون بطرق مختلفة. وعلينا أن نفهم الحوار بوصفه ممارسة تتألف من التفاوض مع الأشخاص الذين لا يشاركون نفس القيم التي نشاركها. وذلك الحوار يدفع بعجلة التحول لأنه يغير طريقة تصور أي شخص للآخرين وتفاعله معهم. وهو يغير الديناميكية السياسية.

ثانيا، وبغية الانخراط في الحوار، يجب على المرء أولا أن يكون قادرا على العطاء والأخذ؛ ولا بد من أن يكون هناك شيء يعطى للشخص الآخر. وذلك يعني معرفة أصل المرء ذاته وهو يعني إدراك كيفية تشكيل تاريخنا وجغرافيتنا لنا. وبغية إقامة حوار، على المرء أن يتحلى بالتواضع ليتلقى بدون الاعتقاد بأنه يمثل ذروة التاريخ وبدون السعي لإعادة محاوره إلى الطريق المستقيم والضيق. وأي شخص يؤمن بأنه هو المالك الوحيد للحقيقة والخير والجمال لن يكون قادرا على الحوار.

إن سويسرا، على مدى تاريخها، تعلمت أن التعايش السلمي فيما بين مختلف الحضارات يتطلب التصميم المشترك على التركيز على ما يوحدنا من الناحية العملية، بدلا مما يفرقنا من الناحية الإيديولوجية.

وتعلمنا وما زلنا نتعلم أن نعيش مع الاختلافات الثقافية والدينية. ولذلك طورنا ثقافة سياسية واقعية تركز على رفاه مواطنينا. وما برحت الاستفتاءات الديمقراطية وحماية الأقليات فضلا عن استمرار البحث عن التوافق أدوات بالغة الأهمية لوحدة بلدنا.

وتقع المسؤولية الأولية عن التعايش السلمي على عاتق جميع الدول وجميع المواطنين. وتبدأ تلك المسؤولية في الوطن. ولا يمكن تفويضها أو استبدالها بالحوار الدولي بين الأديان، أو كما قال رئيس الجمعية العامة صباح هذا اليوم في الجلسة العامة ٤٦،

(تكلم بالإنكليزية)

”إننا لا نجتمع هنا اليوم للكلام عن الدين أو الإيديولوجية. وإنما نحن هنا اليوم لنتعهد بوضع ذخيرتنا من القوة الأخلاقية في خدمة أهداف الأمم المتحدة“.

(تكلم بالفرنسية)

إن مهمة احترام التنوع الديني والثقافي ليست مجرد مسألة تتعلق بالإرادة السياسية. وهي جزء من السياق الواسع للعمل السلس لسيادة القانون والمبادئ التي تحكمه وهي: عدم التمييز، وحرية التعبير، وحرية الفكر وحرية الدين أو الاعتقاد.

ونحن نقدر حقيقة أن الزعماء الدينيين والسياسيين يتكلم كل واحد منهم مع الآخر ويحاولون فهم الآخر، ولكن سويسرا في سياق سياستنا لتعزيز حقوق الإنسان والسلام، لاحظت أن الحوار بين الزعماء الدينيين نادرا ما يقود إلى إحراز النجاح. ولذلك السبب، نحن لا ندير حوارات بين الثقافات أو بين الأديان، بل ندير حوارات تنطوي، بسبب طابعها، على عوامل دينية أو ثقافية. وتجري تلك الحوارات مع الأطراف الفاعلة السياسية – حتى الأطراف التي لديها معتقدات دينية أو المخول لها سلطة دينية – التي لديها مسؤولية سياسية شرعية أو بحكم الواقع. وبتلك الطريقة، تؤيد سويسرا العمليات الرامية إلى تحويل الصراعات التي تختلط فيها العوامل الدينية.

وبناء على ذلك، تقدم سويسرا دعمها الكامل لمبادرة إنشاء تحالف للحضارات. وتأخذ المبادرة بعين

الاعتبار البعد الديني للتوترات بين الأديان أو بين الثقافات وتسعى لإيجاد حول عملية لتلك الاختلافات.

واليوم، لا بد أن نكون متحدين في جهودنا وأن نشارك تحمل المسؤولية عن العمل معا، بالرغم اختلافاتنا وبسببها، لجعل عالمنا عالما أفضل. وبشكل أساسي، كانت تلك رسالة إنسانية – رسالة للإنسانية – أفضت إلى إنشاء سويسرا الحديثة وما زالت تقدم جوهر سياستنا الخارجية التي نتابعها من داخل المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد يان هينغسون، المستشار الأقدم لوزارة الخارجية في السويد.

السيد هينغسون (السويد): أود أولا وبالنيابة عن مملكة السويد أن أرحب ترحيبا حارا بهذه المبادرة النبيلة التي اتخذها جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل – سعود. ولا شك أن المؤرخين في المستقبل سيسجلون في كتاب تاريخ السلام هذين اليومين المكرسين للحوار المفعم بالحكمة وحسن النية. وكما نعلم جميعا، فقد اتخذت عدة خطوات للاستعداد لهذه الجلسة الهامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى بذل مجهود كبير قامت به زميلات وزملاء مخلصون يعملون على أرض الواقع.

اسمحوا لي أن أشير، على سبيل المثال، إلى مشروع في غاية الأهمية، وهو نشاط مشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات الدينية، أقصد منتدى صندوق الأمم المتحدة للسكان الجديد الذي أنشأناه في اسطنبول الشهر الماضي، تحت القيادة الحكيمة للسيدة ثريا أحمد عبيد، المديرة التنفيذية الناجحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

كذلك، يمكننا أن نذكر أحد مشاريع اليونيسكو، وهو ”صورة الآخر في الكتب المدرسية، في أوروبا وفي العالم الإسلامي“. وهو مشروع قائم منذ أربع سنوات يتم في تعاون وثيق مع جامعة الدول العربية ومع عدد من الأطراف الأوروبية.

وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن خالص تقديرنا لما تقوم به الأمم المتحدة من جهود في سبيل إعادة بناء الثقة بين شعوب العالم، لا سيما من خلال المبادرات المشجعة المنبثقة عن العالم الإسلامي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرانك مايور، رئيس وفد مملكة هولندا.

السيد مايور (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب حكومة هولندا بهذه الفرصة لمعالجة مسألة مساهمة الحوار بين الأديان في تحقيق ثقافة السلام.

أود أن أؤيد البيان الذي ألقاه السيد ألان جوبيه نيابة عن الاتحاد الأوروبي. فقد قام الاتحاد الأوروبي بالفعل بعد سنين من الحرب على أساس ثقافة السلام، وعلى مجموعة من القيم وأساليب الحياة التي ترفض العنف وتمنع نشوب الصراع من خلال الحوار والتفاوض. وقد ذكرت رئاسة الاتحاد الأوروبي ثلاث خصائص رئيسية من أجل حوار مثمر بين الأديان.

اسمحوا لي أن أضيف، نيابة عن وفدي، ثلاث ملاحظات. أولا، ينبغي لنا ألا ننسى بأن الحوار بين الأديان ما هو إلا شكل واحد من الأشكال العديدة للحوار. وكما ذُكر في إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد عام ١٩٨١:

> ”... أن الدين أو المعتقد هو، لكل امرئ يؤمن به، أحد العناصر الأساسية في تصوره للحياة ...“

أود أن أشدد هنا على كلمة ”أحد“. للناس هويات متعددة. فقد يكونون مسيحيين، لكنهم رجال أو نساء

أيضا. قد يكونون مسلمين، لكن خلفيتهم الثقافية قد تكون عربية أو ماليزية. قد يكونون من الهندوس، ولكنهم أيضا فنانون أو صحفيون. وبعبارة أخرى، فإن الحوار بين الأديان، على أهميته، ما هو إلا شكل واحد من أشكال الحوار.

وينبغي لنا أيضا أن نرحب بالحوار القائم على أساس الهويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما دعا إليه تحالف الحضارات. وجميع أشكال الحوار المتباينة تلك ستعمل معا للمساعدة في الدفع قدما بثقافة السلام.

ثانيا، لقد يسرت حكومة هولندا الحوار بين الأديان في عدة مناسبات. وقد عقد الاجتماع الرابع لدول آسيا وأوروبا المعني بالحوار بين الأديان هذه السنة في أمستردام. وكانت مناقشات المشاركين بشأن الحوار بين الأديان والحد من الفقر والتعليم الديني والتواصل في ظل عالم رقمي وعدة مواضيع أخرى مفيدة جدا.

وانصب التركيز على الجوانب العملية للحوار. ولذا، وفي اليوم الأول للاجتماع، زار المشاركون عددا من المشاريع في أمستردام حيث يعمل معا أشخاص ذوي خلفيات دينية ومعتقدات مختلفة لتحسين حياة العديدين في أمستردام.

وغالبا ما يكون الحوار الذي يرتبط بأشكال عملية للتعاون أكثر فعالية. وأثناء عمل الأشخاص مع بعضهم البعض، فإنهم يتواصلون ويكتشفون بأنه على الرغم من التباين في الخلفيات الدينية، فقد يكون هناك الكثير من الأمور المشتركة بينهم، أو أنها موجودة بالفعل. وسيدركون بأن معظم الأديان تتقاسم عددا من المفاهيم العالمية، وبأن تلك المفاهيم لا تتضارب مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بل إنها تدعمها. وعلى ذلك الأساس، يبدو أنه من الممكن حقا إنشاء التحالفات وصونها لسد الثغرات والعمل سوية.

وبنفس الروح، تدعم حكومة هولندا المؤتمر المشترك بين الأديان المعنون ''الإيمان بحقوق الإنسان''، الذي نظمته منظمة غير حكومية ألمانية تدعى جوستيسيا إيت باكس، وسيعقد في قصر السلام في لاهاي بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ويأمل المنظمون أن يوقع الزعماء الدينيون الذين يمثلون مختلف الأديان والمعتقدات في العالم إعلانا يعربون فيه عن دعمهم لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويسر حكومة هولندا أن تلاحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أصبح مصدر إلهام، ليس للحكومات فحسب، إنما أيضا لمجتمعاتنا بشكل عام، ونحن نتطلع إلى الاحتفال في هذه القاعة وفي لاهاي بالذكرى الستين لهذا الإعلان المعلم.

والنقطة الثالثة التي أردت تناولها هي أن الحكومات تواجه تحديات ضخمة: اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتلك مجرد أمثلة قليلة. وقد ولى الوقت الذي كانت فيه الحكومات قادرة على حل جميع المشاكل الحالية لوحدها. ونحن نحتاج إلى مساعدة عدة قطاعات من مجتمعاتنا. إننا نحتاج إلى مساعدة قطاع الأعمال والشباب، وحتى المجتمعات الدينية أو القائمة على المعتقد.

إننا ننظر إلى مثل تلك المجتمعات، أولا وقبل كل شيء، على أنها مجموعات من الأشخاص. ونحن نعالج في نظامنا القضائي، على الصعيدين الوطني والدولي، حقوق وحريات الأشخاص. ويستطيع أي شخص رفع صوته وشرح موقفه.

إلا أنه من غير الممكن الإشارة إلى الصوت المستبد أن يتكلم باسم الدين. ولكل دين، حتى لو كان له نظام هرمي

واتجاهات وتفسيرات مختلفة. ومن المستحيل لأي قاض أن يحدد ما إذا كانت الحقوق الدينية أو حقوق المعتقد، في حد ذاتها، قد انتهكت. لمن يتجه الأشخاص للتحقق من ذلك؟

لذا، فإن حكومة هولندا لا تدعم النداءات الداعية إلى توفير الحماية القانونية للديانات أو المعتقدات على هذا النحو. إلا أنه ينبغي لنا حماية حقوق وحريات الأفراد المؤمنين بالتأكد من أنهم يستطيعون ممارسة حريتهم أو معتقدهم بحرية.

ولتلك الأسباب، فإن حكومة هولندا غير مقتنعة بجدوى إنشاء هيئة استشارية في الأمم المتحدة، مكوّنة من ممثلين للحركات الدينية المختلفة. كيف ستعمل تلك الهيئة؟ إن عملها يقع في الإطار الأوسع لتحالف الحضارات. مَن سيقرر أيا من الحركات الدينية ينبغي تمثيلها؟ ومَن سيقرر اختيار الأفراد الذين يمثّلون هذه الحركات الدينية أو تلك؟ وباعتبار أن الأمم المتحدة لا تفرِّق بين الدين والمعتقد، فكيف يمكننا تعريف مفهوم المعتقد في هذا السياق؟ إلى أي حد يمكننا الاستماع إلى أصوات الذين لا ينتمون إلى أي دين على الإطلاق؟ نظرا للمصاعب العملية الكثيرة جداً التي تكتنف هذا الأمر، تخشى حكومتي، في نهاية المطاف أن يولد إنشاء تلك الهيئة من المشاكل أكثر مما يحل.

إن الحوار بين الأديان أمر مهم وبخاصة إذا كان شاملا للعديد من المعتقدات والأديان ولا يقصي أحدا وينظر إليه بوصفه جزءا من عملية أوسع للحوار بين شعوب مختلفة الهوية. وآمل وأثق، أن يستمر زعماؤنا الدينيون في جهودهم الهادفة إلى جعل الحوار شاملا وعمليا بحيث يتسنى تعزيز أهداف الأمم المتحدة بفضل هذه المبادرات.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومة هولندا بعدد من المبادرات التي اتخذت العام الماضي وتأمل أن تبرهن تلك المبادرات على أنها شاملة وعملية ومستدامة. وستواصل حكومة هولندا مساعيها لتيسير الحوار بين الأديان مع الأخذ في الحسبان، كما ذكر السيد جوبيه، أن الحوار في حد ذاته من مسؤولية السلطات الدينية وأتباع الأديان وممثلي التقاليد الروحية والإنسانية.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء أن رئيس جمهورية بوليفيا، فخامة السيد إيفو موراليس أياما، سيخاطب الجمعية العامة يوم الخميس ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في الساعة ١٢/٣٠ في قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة ١٧/٥٥.